الأمم المتحدة

A/73/PV.59

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة **٥٩**

الثلاثاء، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

الاجتماع الرفيع المستوى لإحياء الذكرى السنوية العشرين لاعتماد الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً

البند ٧٤ من جدول الأعمال (*تابع*)

تعزيز وحماية حقوق الإنسان

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكر وفود الأرجنتين وإيطاليا والنرويج على عملهم القيم في الإعداد لهذا الاجتماع الرفيع المستوى.

في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، عشية الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمدت الجمعية العامة وثيقة أساسية لجعل مبادئه حقيقة واقعة، ألا وهي الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً. لقد كان ذلك إنجازاً بارزاً من قِبل الدول والمجتمع المدني الذي بذل قصارى جهده للتوصل إلى نص قائم على المبادئ وعملي في نفس الوقت. وبعد مرور عشرين عامًا، فإننا نحتفل باعتماده، خاصة وأن ذلك قد شكل علامة فارقة في الاعتراف بالعمل الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وإضفاء الشرعية عليه. وأود أن أتطرق إلى أمرين رئيسيين.

أولاً، فيما يتعلق بالدور الحاسم للمدافعين عن حقوق الإنسان. لا مجال للشك في الدور الأساسي الذي يقومون به في بناء مجتمعات أكثر شمولاً وعدلاً وحرية. ولا يزال المجتمع المدني يشكل ركيزة أساسية في نظام حقوق الإنسان الدولي. وغالبًا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

ما يكون هؤلاء الأشخاص والمنظمات قادرين على تزويدنا بإنذار مبكر عن الانتهاكات الخطيرة والمنهجية لحقوق الإنسان. وتقع على عاتق الدول مسؤولية أساسية عن تهيئة الظروف اللازمة للعاملين من أجل تعزيز حقوق الإنسان لكي يتمكنوا من التمتع بحقوقهم وحرياتهم الأساسية وممارستها، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات والحق في التجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير، والحق في الوصول إلى المعلومات. ويتيح الحوار ومشاركة جميع أعضاء المجتمع المدني تماسكًا اجتماعيًا وديمقراطيات أقوى.

إن شبكات دعم المجتمع المدني على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية مهمة للغاية. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز عقد مؤتمر القمة العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان ٢٠١٨ في باريس في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وكان المؤتمر الدولي الثالث عشر للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الذي انعقد مؤخرًا في مراكش، مهمًا أيضًا. ويقوم المدافعون عن حقوق الإنسان بتفعيل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إنهم عوامل تغيير، سواء أكانوا ناشطات أو شعوبا أصلية أو مهاجرين أو عمالا أو أشخاصا ذوي إعاقة أو أشخاصا من أصل أفريقي أو فلاحين أو أطفالا أو شبابا أو من كبار السن. إن إسهاماتهم حاسمة، فهم يعطون صوتًا لمن لا صوت لهم، ويمكنون المستبعدين، ويتحدون الظلم، وينصفون الضحايا، ويحولون دون الإفلات من العقاب.

ولولا النساء والرجال الذين تغلبوا بصورة فردية وجماعية على الخوف واللامبالاة، لما تحقق الكثير من التقدم الذي نستفيد منه اليوم. وقد سلمنا قبل ساعات قليلة، جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٨، والتي لم تشد بالفائزات فقط وهن السيدة ريبيكا جيومي، والسيدة يوانيا وابيتشانا، والسيدة أسماء جهانجير، ومنظمة فرونت لاين ديفندرز، ولكن أيضًا بعمل جميع المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

ثانياً، فيما يتعلق بالمخاطر التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان ومسؤوليتنا عن مواجهة تلك المخاطر، يجب أن ندرك أن وضعهم في كثير من الحالات بالغ الخطورة. وتوضح السجلات أن أكثر من ٣ ٥٠٠ مدافع وناشط في مجال حقوق الإنسان قتلوا بسبب عملهم منذ اعتماد الإعلان. وفقًا للتقرير السنوي عن المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر في عام ٢٠١٧، قتل ٣٠٠ مدافع عن حقوق الإنسان في عام ٢٠١٧ وحده. للأسف، بالنسبة للكثير من الناس، فإن الدفاع عن حقوق الإنسان يعني تعريض أنفسهم لمخاطر متعددة، وتعريض حياتهم وحريتهم وسلامتهم، وحياة أسرهم للخطر.

وتعاني النساء من تهديد مزدوج، سواء بسبب جنسهن أو بسبب دفاعهن عن حقوق الإنسان وتعزيزها. وخلال السنوات الأخيرة، تفاقمت محنة أولئك الذين يعملون تضامنا مع السكان النازحين، سواء أكانوا مهاجرين أو لاجئين. وكذلك زادت حدة الاعتداءات على المدافعين عن البيئة. ولا يمكن أن نسمح باستمرار هذه الحالة. ويتم استخدام التهديدات والترهيب، سعيا إلى إسكات المدافعين عن حقوق الإنسان. ويجب على الدول ألا تظل سلبية – لا بد لنا من العمل. وإذا لم نحم من يدافعون عن حقوقنا، فإن الظلم سيأتي قريبا ليقرع على أبوابنا. ومن بين التدابير التي في مقدرونا تعزيز ودعم ولاية المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان. ووفقا للبعض، فإن روزا لكسمبرغ هي التي قالت إن ”أولئك الذين لا يتحركون لا ينتبهون إلى الأغلال التي تكبلهم.“ إن المدافعين عن حقوق الإنسان يمثلون ضميرنا الجماعي الحي. وتشكل أعمالهم جزءا أساسيا من الكفاح العالمي لكسر الأغلال التي تمنعنا من تحقيق المساواة الكاملة والعدالة والكرامة للجميع.

وأتمنى أن يعزز احتفال اليوم التزامنا تجاه الإعلان وتجاه أولئك الذين يكرسون حياتهم وعملهم للنضال من أجل كرامة ورفاه البشر. وإذا ما اضطلعنا بمسؤولياتنا كمواطنين، سيصبح كل واحد منا مدافعا عن حقوق الإنسان وسنتمكن من الإسهام، من خلال أعمالنا وقراراتنا، في الالتزام بمبادئ الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان، التي يتعين علينا جميعا احترامها. ولذلك، ينبغي أن نشير إلى ما جاء في المادة ١ من ذلك الإعلان :

”يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء“.

فلنسع جاهدين إلى تحقيق ذلك.

يشرفني الآن أن أدعو الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، للإدلاء ببيان.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): نحتفل اليوم بذكرى صدور ”الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا“، والذي اعتُمد في الأمم المتحدة بتوافق الآراء قبل ٢٠ عاما. وكما قال الراحل وانغاري ماتاي، الناشط البيئي الكيني الراحل الحائز على جائزة نوبل، ذات مرة؛

”حقوق الإنسان ليست أشياء تُقدم على الطاولة ليتمتع بها الناس. إنها أشياء يكافح المرء من أجلها ومن ثم يحميها.“

وذلك ما يفعله المدافعون عن حقوق الإنسان من أجل منفعتنا جميعا. ولذا، فإنني أنضم اليوم، إلى كل الحاضرين هنا في الإعراب عن الإعجاب بالمدافعين عن حقوق الإنسان في العالم، الذين يكرسون حياتهم، وأحيانا يضحون بها، للمطالبة باحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية. إنهم مجموعة متنوعة من الأفراد والجماعات – من أبناء الشعوب الأصلية الذين يدافعون عن أراضيهم وتقاليدهم وبيئتهم؛ ومن مجموعات المواطنين الذين ينقذون المهاجرين من الغرق والاستغلال؛ ومن العاملين في المجال الإنساني الذين يقدمون المساعدة المنقذة للحياة إلى المدنيين المحاصرين في مناطق النزاع؛ ومن النساء اللائي يكافحن من أجل المشاركة في مجالس الإدارات وفي مفاوضات السلام؛ ومن المحامين الذين ينادون باستقلال السلطة القضائية؛ ومن القيادات النقابية التي تطالب بتوفير فرص عمل لائق وأجور تغطي تكاليف المعيشة؛ ومن الصحفيين الذين يحققون في حالات الاختفاء والفساد؛ ومن الناشطين الذين يحتجون على التلوث وتغير المناخ؛ ومن السكان المنحدرين من أصل أفريقي الذين يتصدون للعنصرية والتمييز العنصري؛ ومن العاملين في المجال الصحي الذين يبحثون عن سبل لتحسين العلاج للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وهم جميعا يدافعون عن الحقوق والمبادئ والقيم التي تقوم عليها منظمتنا ويدعون إليها. ولا تزال تلك الحقوق مهددة في العديد من المناطق.

ونشهد زيادة في التعصب وتقلصا في الحيز المتاح للمجتمع المدني. وتتعرض حقوق الإنسان والمدافعون عنها لضغط متزايد في جميع المناطق. ويجب ألا يصبح ذلك هو الأمر المعتاد الجديد. ويتعرض بعض المدافعين عن حقوق الإنسان للاضطهاد والتخويف والسجن بل والقتل، في الوقت الذي سنت فيه عدد من الدول قوانين أو اعتمدت تدابير، بذريعة مكافحة الإرهاب، تقيد عمل المدافعين عن حقوق الإنسان.

ومن المهم الإقرار بأن المدافعين عن حقوق الإنسان شركاء أساسيون للحكومات والأمم المتحدة في التصدي للتحديات الهائلة التي نواجهها على الصعيد العالمي في التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولا يمكن لهم أن يضطلعوا بذلك الدور البالغ الأهمية إلا إذا توفرت لهم الحماية اللازمة والمجال للقيام بذلك. والنهوض بحقوق الإنسان يعزز الدول والمجتمعات ويساعد على منع نشوب النزاعات. والاستخفاف بحقوق الإنسان يسبب ضررا كبيرا. ولو كنا قد أولينا اهتماما أكبر بكثير لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي خلال العقدين الماضيين، لكان بإمكاننا تفادي الكثير من الوفيات المعاناة وعدم الاستقرار ولكنا قد حافظنا على المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس. ومن الضروري أن تنظر الدول وجميع

الجهات الأخرى إلى المدافعين عن حقوق الإنسان وأن تتعامل معهم بوصفها شركاء، وليسوا كمصدر تهديد. وعندما يُهدَّدُ المدافعون عن حقوق الإنسان فإن مبادئ الأمم المتحدة هي التي تتعرض للهجوم.

إن المدافعين عن حقوق الإنسان يشكلون ذخرا عظيما في تعزيز عملنا من أجل الحفاظ على السلام والتنمية المستدامة. فغالبا ما يكون أولئك الأفراد وتلك المنظمات هم أول من يقرعون ناقوس الخطر مما يتيح لنا إنذارات مبكرة بالأزمات الوشيكة، وهم يشكلون جهات فاعلة رئيسية في إيجاد الحلول الممكنة في جميع مجالات الحياة. وإنني معجب بشجاعتهم وتضحياتهم. فلنحتفي بالمدافعين عن حقوق الإنسان في كل مكان العالم وندعمهم ليتسنى لهم مواصلة القيام بالعمل الأساسي الذي يضطلعون به.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر الأمين العام على بيانه.

قبل أن نمضي قدما، أود أن أستشير الأعضاء بشأن دعوة المتكلمين التالية أسماؤهم للإدلاء ببيانات، وفقا للفقرة ١٤ من القرار ٢٤٧/٧٢ وحسبما ورد في رسالاتي الرئاسية المؤرخة ١١ و ١٣ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨: السيدة ميشيل باشليه، المفوضة السامية لحقوق الإنسان؛ والسيد ميشيل فورست، المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان؛ ومعالي السيدة إيني إريكسن سواريدي، وزيرة خارجية النرويج؛ والسيدة هينا جيلاني، المحامية أمام المحكمة العليا في باكستان وعضو مجلس الحكماء؛ والسيدة أليس موغوي، مديرة مركز ديتشوانيلو – مركز بوتسوانا لحقوق الإنسان؛ والسيدة فلورانس سيمبيري – جاوكو، المبعوثة الخاصة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والرئيسة السابقة للجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان.

ما لم يكن ثمة اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب، دون إرساء سابقة، في دعوة هؤلاء المتكلمين إلى الإدلاء ببيانات خلال هذه الجلسة التذكارية؟

تقرر ذلك (المقرر ٥٣١/٧٣).

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): وفقا للمقرر المتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

السيدة باشليه (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف أن نحتفل هنا في الجمعية العامة بذكرى اعتماد ”الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا“، الذي أعاد التأكيد قبل ٢٠ عاما على الحاجة الماسة إلى احترام كرامة وحقوق أبطال حقوق الإنسان أولئك، الذين يعود كفاحهم بالنفع علينا جميعا.

ويفيد عمل المدافعين عن حقوق الإنسان الدول من خلال صياغة سياسات تلبي الاحتياجات الحقيقية وتسهم في تحقيق نتائج إنمائية أفضل، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والحق في التنمية. ويعود عمل المدافعين عن حقوق الإنسان بالنفع على المجتمعات. إنهم صوت المجموعات التي لولاهم لما استمع أحد إلى صوتها. وهم يجعلون المجتمعات أكثر شمولا وأكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات. وهم يساعدون في كفالة الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية ويدعمون سيادة القانون ويكشفون عن التوترات في وقت مبكر ويحلونها. كما أن المدافعين عن حقوق الإنسان يُحسنون المجتمعات من خلال عملهم في مجال الرصد والدعوة.

ويعود عمل المدافعين عن حقوق الإنسان بالنفع على الأعمال التجارية والمؤسسات التجارية نفسها. وقبل ١٠ أيام

فقط، دعت سلسلة من الشركات الكبرى إلى احترام حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان وإلى أن تسهم الشركات إيجابا في الحالات التي تتعرض فيها الحريات المدنية والمدافعين عن حقوق الإنسان للخطر. ويعود عمل المدافعين عن حقوق الإنسان بالفائدة على سكان مجتمعاتهم المحلية ومجتمعاتهم بصفة عامة. إنهم حقا يدافعون عن حقوق بني جلدتنا من البشر، بكل اختلافاتهم.

ولننظر إلى الفائزين بجائزة نوبل لهذه السنة – الدكتور دينيس ماكويغي، الذي عمل في مساعدة النساء ضحايا العنف والعنف الجنسي على مدى أكثر من ٣٠ عاما، ونادية مراد، الضحية الشجاعة التي امتلكت القوة والشفقة لاستخدام حريتها للعمل من أجل حرية الآخرين. ولنأخذ نيلسون مانديلا، عملاق حقوق الإنسان، الذي احتفلنا مؤخرا بذكرى ميلاده المئوية في جنوب أفريقيا. لقد كان عمله وعمل العديد من الرجال والنساء العظماء الآخرين من أجل تحقيق المساواة في جنوب أفريقيا مصدر إلهام هائل للكثير من الدول في هذه الجمعية.

وما إذا كانوا يدعون إلى مساءلة مرتكبي العنف أو إنقاذ المهاجرين من الخطر، والكشف عن الفساد، أو إلى إنهاء التمييز أو العمل من أجل حقوق الشعوب الأصلية وسكان الأحياء الفقيرة والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، فإن عمل المدافعين عن حقوق الإنسان ذو قيمة كبيرة. وإنجازاتهم ذات أهمية بالغة للمجتمع الدولي والدول الأعضاء في هذه الجمعية.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أقر الإعلان بأن المدافعين عن حقوق الإنسان لهم الحق في التعبير عن آرائهم والتزامل والتجمع السلمي ومطالبة السلطات على جميع المستويات بالوفاء بالتزاماتها الرسمية إزاء حقوق الإنسان للناس. ويشكل الإعلان وعدا من جانب الدول لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان من أي إجراء تعسفي نتيجة الممارسة المشروعة لحقوقهم. وهو وعد بضمان وصول المدافعين إلى سبل الانتصاف الفعالة في حالة انتهاك حقوقهم، وكفالة إجراء تحقيقات فورية ونزيهة في تلك الانتهاكات المزعومة.

وبعد عقدين من اعتماد الإعلان، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وفي عدد متزايد من المجتمعات في شتى أنحاء العالم، يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان للإساءة والوصم بالخيانة ويجري التحرش بهم أو الاعتداء عليهم. وعملهم مقيد بشدة على يد السلطات. والمعارضة والآراء المخالفة تسمى ”إرهابية“. كما يتم شجب وتجريم التعاطف والتضامن مع المحتاجين.

وبعض مجالات الدفاع عن حقوق الإنسان تتسم بخطورة خاصة. وقد أشار الأمين العام إلى أنه في السنوات الثلاث الماضية، في المتوسط، قتل مدافع واحد عن حقوق الإنسان كل يوم. وأعرب عن تقديري الخاص للمدافعات عن حقوق الإنسان، اللاتي يواجهن جميع التحديات التي يواجهها الرجال الذين يدافعون عن حقوق الإنسان عموما، لكن إضافة إلى ذلك، كثيرا ما يتعرضن للعنف الجنساني والتهديد، فضلا عن الوصم الاجتماعي، خاصة بسبب التطرف الديني ومزاعم الخيانة الثقافية.

إن وتيرة التغيير المحمومة تتسارع في كل أنحاء العالم. وتواجه البشرية مخاطر جديدة وتحولات لم يسبق لها مثيل. وتغير المناخ يهدد مستقبلنا. وتكنولوجيات المعلومات الجديدة تفتح قنوات جديدة لرصد وتقييد العمل في مجال حقوق الإنسان. وتيرة التغيير تجعل الناس في جميع أنحاء العالم خائفين ولا يثقون بالسلطات ويخشون المستقبل. وهذه القضايا لا يمكن أن تحل بالقمع والعنف. فالناس ينادون بسياسات يمكن أن تنهض بعالم أكثر مساواة واستقرارا واستدامة.

ومراعاة حقوق الإنسان تصب في مصلحة كل الدول. إن هؤلاء المدافعين عن حقوق الإنسان يعبرون عن الغرض الأساسي للأمم المتحدة – لا يمكننا تحقيق السلام والأمن

والتنمية المستدامة لكل المجتمعات إلا بإعلاء كرامة كل البشر والمساواة بينهم. وعمل المدافعين عن حقوق الإنسان يسهم في الحكم الرشيد وتحقيق مزيد من العدالة والكرامة والمساواة ومستقبل أفضل لأطفالنا. وقد حان الوقت لعكس اتجاه الازدراء لأصواتهم وحقوقهم. حان الوقت للدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين يجب أن يكون إيثارهم وشجاعتهم مصدر إلهام لنا جميعا.

وأنا ألتزم بالتعبير عن أصوات المدافعين عن حقوق الإنسان على هذه الطاولة ما استطعت. وألتزم بالتكلم كلما تعرض الحيز الذي يحتاجونه للقيام بعملهم القيم للخطر. وألتزم بالاحتفاء بإنجازاتهم وإسهاماتهم. وأضم صوتي إلى صوت الأمين العام في مناشدة جميع الأطراف الفاعلة تكثيف جهودها للوفاء بالوعود التي قطعتها قبل ٢٠ عاما.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للقرار المتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن للمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان.

السيد فورست (المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان) (*تكلم بالفرنسية*): إنه لشرف وامتياز لي أن أخاطب الجمعية العامة اليوم بصفتي المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان. أود أن أعرب عن امتناني لأولئك الذين جعلوا هذا الحدث ممكنا. حدث من هذا النوع في قاعة الجمعية العامة، اجتماع رفيع المستوى مكرس لقضية المدافعين عن حقوق الإنسان – من كان يظن أن هذا ممكن قبل ٢٠ عاما؟

اسمحوا لي أن أبدأ بتذكر جميع المدافعين الذين قتلوا في الأشهر الأخيرة. كان ٢٠١٨ عاما داميا بشكل خاص للمدافعين عن حقوق الإنسان. لقد فقدنا أصدقاء وزملاء وشركاء عددهم أكبر من أن يتسنى ذكرهم جميعا هنا اليوم. ونعلم أن كثيرا منهم لقوا حتفهم من دون الكشف عن هويتهم بحكم التزاماتهم، ولا يسعني إلا أن أفكر في أن كل ذلك الموت المأساوي كان يمكن تجنبه لو أن الدول قد احترمت الالتزامات التي قطعتها منذ ٢٠ عاما لحماية النساء والرجال الذين يدافعون عن حقوقنا وديمقراطياتنا ومجتمعاتنا.

وخلال أكثر من أربع سنوات منذ أن كلفت بولايتي ودوري الحالي، استمعت إلى كلمات المدافعين عن حقوق الإنسان وحاولت تنبيه الجمعية العامة إلى حالات خطيرة، مع تذكيرها أيضا بأنه عندما يختفي المدافعون عن حقوق الإنسان أو يقتلون، فإن سيادة القانون هي المعرضة للخطر، وفي الوقت نفسه، آمال الملايين من الناس. والآلاف من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين قابلتهم خلال زياراتي هم من النساء والرجال الذين تغيرت حياتهم بشكل عميق نتيجة معايشتهم لصنوف الظلم وغير ذلك من الانتهاكات الوحشية لحقوق الإنسان. وهؤلاء المدافعون عن حقوق الإنسان هم أحيانا أطفال أيضا. نعم، هناك أطفال من المدافعين عن حقوق الإنسان.

خلال هذا العام، أحاول متابعة تآزر عام ١٩٩٨ الذي أدى إلى اعتماد الجمعية العامة لإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً. وقد فعلت ذلك في القمة العالمية للمدافعين عن حقوق الإنسان في باريس. وفعلت ذلك في التقرير العالمي عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان الذي سينشر اليوم – والذي قمت فيه بتقييم حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في ١٤٠ بلدا، وسلطت الضوء على التهديدات التي يواجهونها والاعتداءات التي يتعرضون لها، كما وضحت التقدم المحرز والممارسات الحسنة المعتمدة في بعض البلدان.

وسوف أستمر في جهودي، من خلال حملة دولية أُطلقها اليوم، لإبراز دور المدافعين عن حقوق الإنسان ومواصلة تنبيه الجمعية العامة إلى تدهور حالتهم والحاجة الملحة للعمل معا بدلا من الانعزال.

وقبل عشرين عاما، أقرت الجمعية العامة بأهمية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وقطع أعضاء الجمعية العامة التزامات، واعتمدوا موقفا مشتركا بشأن الحقوق والحماية الدولية واستنبطوا الحلول التي كانت تبدو مستحيلة في السابق.

وفيما يتعلق بالتقدم المحرز، أود أن أشير إلى المبادئ التوجيهية الوطنية والإقليمية والدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان التي اعتمدها عدد كبير من البلدان – وهو عدد يتزايد كل عام. وأود أن أذكر أيضا التشريعات الوطنية المتعلقة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان التي يعتمدها كل عام عدد متزايد من البلدان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا الناطقة بالفرنسية وقريبا – كما أعتقد – في منغوليا، أيضا. وأذكر كذلك التمويل المهم الذي تم تعبئته لدعم إنشاء شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. أخيرا، أود أن أشير إلى العمل الذي بدأه الأمين العام هذا العام من خلال تقريره عن المدافعين عن حقوق الإنسان (A/73/230).

مع ذلك، أعتقد أننا نحتاج إلى أن نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك – أبعد بكثير. لم لا توضع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان – تماما كما فعل الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى – من أجل التشجيع على التغيير داخل الأمم المتحدة، بحيث يمكن للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية أيضا اعتماد استراتيجية متكاملة بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بحيث يعالج العمل الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أو حتى برنامج الأغذية العالمي واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، وجميع الوكالات والهيئات التابعة للأمم المتحدة، مسألة حقوق الإنسان ووضعها في الاعتبار عند وضع استراتيجياتها؟

اليوم، نحن مضطرون في الواقع إلى الذهاب أبعد من ذلك – الوضع خطير. لقد تجاوزنا مرحلة التشخيص؛ لم يعد بوسعنا تحمل اتخاذ أنصاف التدابير. والمدافعون عن حقوق الإنسان يعولون على الجمعية العامة – إنهم يعتمدون عليها. وهم يناشدون الجمعية العامة، ويقولون إن الإفلات من العقاب هو الشر المميت بالنسبة للدول، وأن الاقتصاد يستعبد البشر. إنهم يقولون إن بعض الشركات الدولية عبر الوطنية تدمر البيئة، وأن الأصولية تثير المخاوف بشأن فقدان الحقوق التي تحققت بشق الأنفس في الساحة الاجتماعية، وأن المدافعين عن حقوق الإنسان يتوقعون من الأمم المتحدة أن تعتمد استراتيجيات طموحة ومنهجية لإحداث تغيير جرئ وعميق ودائم.

ويرد جزء كبير من مطالبهم في خطة العمل التي ستقدمها للجمعية اليوم السيدة أليس موغوي، نيابة عن المدافعين عن حقوق الإنسان الذين اجتمعوا في القمة العالمية الأخيرة المعقودة في باريس. وينبغي لنا جميعا أن نستمع إليهم، ينبغي للجمعية أن تستمع إليهم، لأنهم يعرفون أفضل من غيرهم ما يحتاجون إليه.

ويجب أن نرقى إلى مستوى آمالهم. ويجب أن نقف بحزم ضد الذين يحاولون علناً أو في بعض الأحيان سراً إسكات المدافعين عن حقوق الإنسان ونزع الشرعية عن أعمالهم، مهاجمين بذلك الولاية التي أسندتها الجمعية إلي.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): وفقاً للقرار المتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن لوزيرة الخارجية في النرويج.

السيدة سوريدي (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان على بياناتهم القوية.

في كل يوم، في جميع أنحاء العالم، يقف المدافعون عن حقوق الإنسان دفاعاً عن حقوقهم وحقوق الآخرين، وغالباً ما يُعرّضون أنفسهم لمخاطر شخصية وعواقب وخيمة. لقد اعتمدت الجمعية العامة ”الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد

والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً‘‘ بتوافق الآراء قبل ٢٠ عاماً. وجعل ذلك الإعلان التاريخي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولة عن دعم وحماية أولئك النساء والرجال الشجعان.

وفي كل يوم، في جميع أنحاء العالم، يُخاطر المدافعون عن حقوق الإنسان ويبذلون التضحيات بالنيابة عنا جميعاً. وهم يواجهون مخاطر ليست بأي حال من الأحوال أقل مما كانت قبل ٢٠ عاماً. ولهذا السبب، وعندما ننظر إلى ما قبل ٢٠ أو ٧٠ عاماً محتفلين، يجب علينا أيضاً أن ننظر إلى الأمام، مع الاعتراف بأن الكثير من العمل لا يزال يتعين علينا القيام به. ولا يعني ذلك عدم حدوث أي تقدم. فقد اتخذنا معاً قرارات لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان. وقد اتخذنا قرارات تحث على الإفراج عن هؤلاء المحتجزين أو المسجونين لممارستهم حرياتهم الأساسية. وما كان ذلك ممكناً لولا الدعم من المجتمع المدني، والتعاون معه، ولولا التعاون بين المناطق.

وعلى الرغم مما أحرز من تقدم كبير على مدى ٧٠ سنة، ربما يكون العالم في عام ٢٠١٨ مكاناً خطيراً جداً للمدافعين عن حقوق الإنسان. فقصص التهديدات والمضايقات والاضطهاد والسجن بل وحتى القتل تُروى في جميع أنحاء العالم. والحيز المتاح للمجتمع المدني آخذ في التقلص في العديد من المناطق. وتُسنّ القوانين ظاهريا لحماية المصلحة العامة؛ بيد أن ما تفعله حقيقة هو أن تكون بمثابة رادع للمشاركة في الحياة العامة، مما يقوض حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير. ووفقاً لما أفادت به الأمم المتحدة، يتعرّض المدافعون عن حقوق الإنسان إلى القتل يومياً.

ونحن جميعاً نتحمل المسؤولية عن القيام بالمزيد من أجل حماية النساء والرجال الشجعان الذين يقفون ضد الظلم الواقع على الآخرين. ولفهم احتياجاتهم، لا بد لنا من الإصغاء لهم والمشاركة في الحوار. ويجب أن نوفر لهم الشرعية من خلال الاعتراف العلني بعملهم. ويجب علينا ألا نكف قط عن تشجيع عملهم وتمويله. وعندما يقع العنف، يجب أن ندينه، ويجب ألا ندّخر وسعاً بحثاً عن العدالة عند وقوع الجرائم.

وفي عام ٢٠١٥، اتفقنا على أهداف التنمية المستدامة، وهي المخطط الرئيسي للعالم الذي نريده جميعاً. ومن المفارقات أن المدافعين عن الحقوق البيئية للإنسان والشعوب الأصلية، الذين يكافحون لحماية كوكبنا، هم من بين الذين يواجهون أكبر المخاطر من العنف والاغتيال. وتشير التقارير الأخيرة إلى أن المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية هم من بين الفئات الأكثر تهميشاً. إن احترام حقوق الإنسان والبيئة والنمو الاقتصادي ليست أموراً متناقضة.

فلنعمل معاً من أجل تعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية من خلال مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع الذي سيُنظر فيه خلال الدورة الأربعين لمجلس حقوق الإنسان. ويحدونا الأمل في أن يحدث مشروع القرار فرقاً حقيقياً للشجعان الذين يقفون في وجه استغلال الأراضي والموارد.

إن مبدأ حقوق الإنسان هو إحدى الركائز الأساسية للأمم المتحدة. إنه هدف في حد ذاته وشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والأمن والسلام. ونرحب بالمبادرة التي أعلنها الأمين العام من أجل وضع نهج أكثر تماسكاً وشمولاً لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وندعو أيضاً إلى أن تعزيز موارد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وزيادة مواردها. ففي الوقت الراهن، لا تتلقى المفوضية سوى ٣ في المائة من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

وإن التزامنا بتعزيز وحماية وإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية مستمر في نيويورك وجنيف وما سمته إليانور روزفلت ’’البلدات الصغيرة القريبة من بيتنا‘‘. وكما قالت رئيسة وزراء النرويج، إرنا سولبيرغ، ذات مرة:

”وللمدافعين عن حقوق الإنسان دور هام في عملية الإصلاح في أي مجتمع، أمّا القادة الضعفاء فهم وحدهم الذين يخشون الإصلاح.“ (A/71/PV.14، الصفحة ٢٧)

وعندما تتعرّض المبادئ الديمقراطية الراسخة وسيادة القانون وحقوق الإنسان إلى ضغط شديد، يجب علينا ألا نيأس. فما يجب أن نفعله هو العمل معاً على توسيع نطاق الحيز الديمقراطي وتقويته وضمان سلامة المدافعين عن حقوق الإنسان.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): وفقاً للقرار المتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن إلى محامية المحكمة العليا في باكستان والعضو في مجلس الحكماء.

السيدة جيلاني (محامية في المحكمة العليا في باكستان وعضو مجلس الحكماء) (*تكلمت بالإنكليزية*): أودّ أن أبدأ بالإعراب عن تقديري للجمعية العامة لقرارها تكريس هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد ”الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً“، وبأن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحة الفرصة لنا لتقييم التقدم المحرز في حماية الأنشطة المضطلع بها في الدفاع عن حقوق الإنسان.

بوصفي من المدافعين عن حقوق الإنسان، أعتقد أن اعتماد الإعلان إضافة هامة إلى أعمال الأمم المتحدة الهادفة إلى تحديد المعايير. وفي حين أن الحق في الدفاع عن حقوق الإنسان متأصل بشكل جلي في حماية الحريات الأساسية المنصوص عليها في الإطار العام لحقوق الإنسان، كان الإعلان أول صك لحقوق الإنسان يوضح هذا الحق بالتفصيل بصورة أكثر تحديداً، وذلك بإعلان حق كل شخص – منفرداً أو بالاشتراك مع آخرين – في السعي لتعزيز وحماية وإعمال حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي.

يكرر الإعلان التأكيد على مسؤولية الدول عن تهيئة بيئة مواتية للاضطلاع بالأنشطة المتصلة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والقضاء على الإفلات من العقاب على الانتهاكات المرتكبة ضد الأشخاص الذين يقومون بمثل هذه الأنشطة. وفي الوقت نفسه، يشدد الإعلان على دور المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان والواجب الذي يدين به تجاه المجتمع المحلي للإسهام في النهوض بالمجتمعات والمؤسسات والعمليات الديمقراطية.

وبمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاعتماد الإعلان والذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أود أن أثني على عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين هم عناصر فاعلة أساسية في تنفيذ الإطار الدولي العام لحقوق الإنسان. لا يمكن أن تتحقق أهداف الحفاظ على الديمقراطية، وصون السلام والأمن الدوليين، وتوفير خطة التنمية الموجهة نحو الناس أو تعزيزها من دون الإسهامات التي يُقدّمها المدافعون عن حقوق الإنسان. فهم يُسهمون في التخفيف من وطأة الفقر، وفي المساعدة الإنسانية، وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، فضلاً عن مكافحة العنف والتمييز والإقصاء.

وفي حين أن دعم حقوق الإنسان والديمقراطية في هياكل الدولة ما فتئ بطيء الظهور، بل ربما يعاني من نكسات في بعض الحالات، أثبت المجتمع المدني تصميماً قوياً على مقاومة التسلّط والقهر. كما أدّت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني دوراً هاماً في حثّ الدول على الاعتراف بمفاهيم الديمقراطية القائمة على المشاركة والشفافية والمساءلة.

ولم يكن القيام بذلك سهلا. فقد عانى المدافعون عن حقوق الإنسان من أذى شديد خلال عملية الدفاع عن حقوق الإنسان. وهناك العديد من التقارير المقدمة من هيئات الأمم المتحدة، قبل اعتماد الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان وبعده، تشهد على هذه الاتجاهات المقلقة. وأقر

بالخطوات التي اتخذتها بعض الدول لتهيئة بيئة آمنة ومواتية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والدفاع عنها.

ويشجعني أيضا مدى إسهام اعتماد الإعلان في الاعتراف بالمدافعين عن حقوق الإنسان باعتبارهم من عوامل التغيير التدريجي، وأنا أدرك تمام الإدراك أن العمل القيم الذي تقوم به الإجراءات الخاصة لمنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان – ولا سيما المكلفين بولايات بشأن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان – بدأ يؤتي ثماره. كما أعرب عن التقدير للمبادرات التي اتخذتها النظم الإقليمية لحقوق الإنسان للتوعية بأحكام الإعلان ووضع نظم حماية للحفاظ على سلامة المدافعين عن حقوق الإنسان من الأذى.

ومع ذلك، يؤسفني أننا لم نتمكن بعد من القضاء بشكل ملحوظ على هذه الاتجاهات السلبية، أو توفير حماية فعالة للمدافعين عن حقوق الإنسان والأنشطة التي يضطلعون بها. ولا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان في أنحاء كثيرة من العالم يتعرضون للاغتيال والاختفاء والاعتقال التعسفي والاحتجاز والتعذيب فضلا عن تعرضهم لحملات لتشويه سمعتهم وتجريم أنشطتهم. وهناك عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان يعيشون في المنفى الاختياري بعد أن اضطروا إلى الفرار من بلدانهم للحفاظ على حياتهم أو حريتهم.

لقد ارتكبت أعمال انتقامية واتخذت تدابير قمعية ضد الأفراد والجماعات التي أبلغت الهيئات الدولية عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. أما المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يتحدى عملهم الهياكل الاجتماعية أو المصالح الاقتصادية أو الممارسات التقليدية فيواجهون مخاطر أكبر. ولا تزال الدول، فضلا عن مختلف الجهات الفاعلة الاجتماعية والخاصة، تعوق العمل الذي تقوم به المدافعات عن حقوق الإنسان. ويصبحن معرضات بشكل خاص للتحيز والإقصاء والنبذ العام عندما يشاركن في الدفاع عن حقوق المرأة. ولم يتحقق بعد الاعتراف بحقوق الأطفال والمراهقين في المشاركة وتكوين جمعيات، والاعتراف بهم كمدافعين عن حقوق الإنسان.

وهناك العديد من الأمثلة على السلطة القسرية التي تستخدمها الدولة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، في بعض الأحيان نتيجة لضغوط المصالح الاقتصادية القوية. ويتزايد استهداف قادة الشعوب الأصلية والأقليات الأخرى، وقادة حركات الفقراء، والزعماء النقابيين، والمدافعين عن حقوق المشردين والمهاجرين واللاجئين.

وأود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى التقارير الواردة من عدة مصادر موثوقة عن الضرر الجسيم الذي عانى منه المدافعون عن حقوق الإنسان العاملون في مجال الحقوق المتعلقة بالأراضي والبيئة، وأدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتحقيق سلامة الأشخاص العاملين على حماية تلك الحقوق. وفي هذا الصدد، لا بد لي من الثناء على لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية على عملهما في تسليط الضوء على محنة المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في هذا المجال، وعلى وضع الأحكام القضائية التي تعزز مشروعية عملهم، وحقهم في الحصول على الحماية.

وتذكرنا ديباجة الإعلان بأن غياب السلام والأمن لا يبرر بأي حال من الأحوال عدم الامتثال لقانون حقوق الإنسان ومبادئه. غير أن النزاعات الداخلية والإرهاب وسائر أشكال التوترات الاجتماعية والسياسية الأخرى قد استخدمت كذريعة لفرض تشريعات أمنية وطنية تحد من الحيز المتاح للدفاع عن حقوق الإنسان. وقد أدى ذلك إلى جعل ضمانات الحماية القائمة غير فعالة. وجرى تقييد حرية التعبير والاحتجاج السلمي بشدة. وتنتهك حرية تكوين الجمعيات بشكل متزايد من خلال القوانين والأنظمة التي تفرض طائفة واسعة من الشروط التقييدية المتعلقة بتسجيل المنظمات غير الحكومية وإدارتها وتشغيلها

وتمويلها. وقد أجبرت هذه التدابير المدافعين عن حقوق الإنسان على مواصلة عملهم دون حماية قانونية أو إنهاء أنشطتهم.

ويثبت أن حملات القمع التي يتعرض لها المجتمع المدني هي بداية حملة الزعماء المستبدين في هجومهم الأوسع نطاقا على الديمقراطية وسيادة القانون. ويجب تذكير الدول بأن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المشاركة في الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان لا تعرقل الجهود الأمنية الوطنية. والواقع أن المجتمع المدني قد ساعد المجتمعات على الابتعاد عن شبح العنف من خلال الحد من الفقر، وزيادة فرص الوصول إلى العدالة، والمساعدة على تسوية المظالم المحلية من خلال الوسائل السلمية. كما يجب على الدول أن تدرك أن استقلال المجتمع المدني عنصر بالغ الأهمية لتحقيق الديمقراطية.

فعندما يجد المدافعون عن حقوق الإنسان أنفسهم تحت الحصار، تصبح مسؤولية المجتمع الدولي أن يدعم أولئك المعرضين للخطر، في أي بلد وفي جميع الحالات. ويجب أن تجدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزامها بمسؤوليتها الجماعية عن فرض احترام حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، يجب أن تعمل جميع أجهزة الأمم المتحدة معا على تيسير وتسريع إحراز تقدم في تحقيق المستوى المطلوب من الحماية من أجل إعمال الحق في الدفاع عن حقوق الإنسان، على النحو المتوخى في الإعلان.

وفي الختام، لا بد أن أتشاطر أحد أوجه القلق المستمرة. فعلى مدى ثماني سنوات بصفتي الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، كثيرا ما أبلغت بالصعوبة التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان في الوصول إلى موظفي الأمم المتحدة على الصعيد القطري، والافتقار المزعج للاستجابة للشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان التي يواجهونها. وأدرك التعقيدات التي تكتنف تنسيق عمل آلية الأمم المتحدة وإدماج حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بأكملها. كما أعي أنه قد أحرز قدر كبير من التقدم في هذا الصدد في السنوات الأخيرة. بيد أنني لا زلت أتلقى هذه التقارير، ولا تزال تمثل مصدر قلق لمجتمع حقوق الإنسان. فعندما يخفق المدافعون عن حقوق الإنسان – الذين هم أنفسهم في خطر شديد بسبب ما لديهم من معلومات عاجلة بشأن الانتهاكات الخطيرة والواسعة الانتشار لحقوق الإنسان – في الحصول على استجابة من وكالة يتعين أن تكون، في حالات كثيرة، أول مكان يلجأون إليه، فإن ذلك يعني بالتأكيد أنه لا تزال هناك حاجة لإحراز قدر كبير من التقدم. ولا يسعني إلا أن أعرب عن عميق الأسف في جميع هذه الحالات، حيثما وقعت.

وختاما، لا بد لي من التأكيد على أن تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة لن يكتمل إلا عندما يجدد المجتمع الدولي عزمه على تأسيس جبهة مشتركة ضد قوة الحكم الاستبدادي، الذي يقوض قيمة تعددية الأطراف ويشوه القيم التي استغرق غرسها عقودا عديدة، فضلا عن المبادئ التي أرسيناها بصورة جماعية من أجل جعل هذا العالم متحضرا. تلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها إنقاذ العالم من النزاع والعنف والفوضى.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): وفقا للقرار المعتمد للتو، أعطي الكلمة الآن لمديرة ديتشوانيلو – مركز بوتسوانا لحقوق الإنسان.

السيدة موغوي (ديتشوانيلو – مركز بوتسوانا لحقوق الإنسان) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر رئيسة الجمعية العامة على دعوتها لي لأتكلم في هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى. والشكر موصول للميسرين المشاركين لهذا الحدث – الأرجنتين وإيطاليا والنرويج – على عملهم الدؤوب في تنظيمه. وأود أن أنوه بالنرويج بصفة خاصة، التي جعلت عقد الجلسة العامة الرفيعة المستوى اليوم ممكنا بفضل قيادتها في تيسير اعتماد قرار الجمعية العامة المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

منذ عشرين عاما، بين ٨ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، عقدت منظمة العفو الدولية، والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، ومؤسسة دانييل ميتران، والحركة الدولية لإغاثة الملهوف – العالم الرابع، أول مؤتمر قمة عالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان. وكان الغرض منه هو الاحتفال باعتماد الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا بتوافق الآراء – المعروف أيضا باسم إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

وتم الإقرار، للمرة الأولى، بأن لكل شخص – بشكل فردي وبشكل جماعي – الحق في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها، وبأن من واجبه القيام بذلك.

لقد كنت من بين المئات من المشاركين الذين اجتمعوا في مؤتمر القمة العالمي الثاني للمدافعين عن حقوق الإنسان الذي عُقد في باريس في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وأنقل إلى هذه الهيئة نتائج تلك القمة. كانت المجالات الثلاثة الواسعة ذات الأولوية التي حُددت هي الذكرى السنوية السبعون لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية العشرون لاعتماد إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان؛ والتحديات العالمية التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وتوجيه نداء عاجل للعمل إلى كل من الدول والجهات من غير الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

أولا، فيما يتعلق بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان، لوحظ أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لكفالة كرامة الجميع وضمان السلام والأمن والتنمية المستدامة. ولا يمكن القيام بذلك إلا إذا أحرزنا تقدما في تحقيق العدالة والحرية والمساواة للجميع، وهي الأهداف النهائية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وكان من بين النتائج الإيجابية الرئيسية لإعلان الأمم المتحدة المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان إنشاء آلية المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٠.

ثانيا، فيما يتعلق بالتحديات العالمية التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان، فإن المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم يتعرضون باستمرار للهجوم وكثيرا ما يُقتلون جراء قيامهم بحماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية. غير أن آخر البيانات التي جمعتها منظمة ”فرونت لاين ديفندرز“ المعنية بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان تُظهر اتجاها جديدا في الانتهاكات. ففي عام ٢٠١٧، قتل ٣١٢ من المدافعين عن حقوق الإنسان في ٢٧ بلدا بسبب عملهم السلمي. وكان معظمهم منخرطين في الدفاع عن الأرض والبيئة وحقوق السكان الأصليين، وغالبًا ما حدث ذلك في سياق مشاريع ضخمة وصناعات استخراجية. وقد قُتل أكثر من ٥٠٠ ٣ من المدافعين عن حقوق الإنسان على مدار العشرين عاما الماضية، حسب الموقع الشبكي Human Rights Defender Memorial (اللائحة التذكارية للمدافعين عن حقوق الإنسان).

وتتعرض القيم الديمقراطية للتهديد، بينما تتزايد السلطوية والحكومات والشركات غير الخاضعة للمساءلة والفساد المنهجي والهيكلي وعدم المساواة والتمييز والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية والتطرف الديني والسياسي. وغالبا ما يتم نسيان المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون على حماية كرامة جميع الأشخاص ويواجهون نقصا في الموارد ويُنتقص من مصداقيتهم ويتعرضون للتمييز ويُجرمون ويُعتقلون ويُعذبون ويُختطفون، في حين تُغلق منظماتهم غير الحكومية في كثير من الأحيان. وقد اتسع نطاق هذه الهجمات ووصل إلى مستويات مثيرة للقلق، لا سيما في سياق مكافحة الإرهاب ومنع التطرف

العنيف. وأدى ذلك إلى زيادة تقليص وإغلاق الحيز المتاح للمجتمع المدني المستقل.

وللأسف، من الواضح أن هذا التحدي لحقوق الإنسان والمدافعين عنها قد تغلغل إلى الأمم المتحدة – وهي منظمة تعتبر حقوق الإنسان إحدى ركائزها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وحقيقة أن زملائي وأصدقائي من منظمات المجتمع المدني يتابعون هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى من الشرفة ولا يُسمح لهم بمخاطبة هذا المنتدى، الذي يحتفل بعملهم كمدافعين عن حقوق الإنسان، هي مؤشر واضح على مدى تقويض السياسات الرجعية لعلة وجود هذه المنظمة. إن الإصلاح والانفتاح على التعاون مع منظمات المجتمع المدني بصفة عامة، ومع المدافعين عن حقوق الإنسان على وجه الخصوص، ضروريان في الأمم المتحدة نفسها إذا أردنا حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتكريمهم بشكل أفضل.

إننا نكرم الناشطين من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون من أجل حماية البيئة والذين يتصدون لجشع الشركات من أجل الحفاظ على حق مجتمعهم الجماعي في الأرض. ونكرم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يجري تجريمهم وتُنزع عنهم شرعيتهم ويُشهر بهم بسبب عملهم في إنقاذ الأرواح في البحر وحماية المهاجرين. ونكرم الناشطين من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يجري تجريمهم وتعذيبهم وسجنهم لممارسة حقهم في حرية التعبير وحرية الرأي، لا سيما عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي. ونكرم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين تُكمم أفواههم لأنهم يدعون إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة ويسعون إلى إحداث تحولات سلمية وديمقراطية. أخيراً، نحن نكرم الناشطين من المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المدافعون عن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والمدافعات عن حوق الإنسان، الذين يدافعون عن حق جميع الناس في العيش بحرية وعلى قدم المساواة، متمتعين بكرامتهم وحقوقهم.

ثالثا، فيما يتعلق بتوجيه نداء عاجل من أجل العمل إلى الدول وغيرها من الجهات، أيد المشاركون في مؤتمر القمة خطة عمل حددت أولويات للدول ومنشآت الأعمال التجارية والمؤسسات المالية والجهات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية. ونحن نوجه نداء من أجل العمل إلى جميع الحاضرين هنا. ويقع على عاتق الدول الالتزام الأساسي باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان وتنفيذ الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان المعتمد بتوافق الآراء قبل ٢٠ عاما. غير أن الدول تظل هي الجهات الرئيسية المرتكبة للانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، إما بصورة مباشرة أو بالتواطؤ مع جهات من غير الدول. وبدلا من ذلك، يجب على الدول اتخاذ إجراءات عاجلة للاعتراف بالدور الأساسي للمدافعين عن حقوق الإنسان وحماية الأشخاص المعرضين للخطر واتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز بيئة آمنة ومواتية، بما في ذلك من خلال اعتماد خطط عمل وطنية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

وقد أصدرت منظمات المجتمع المدني، من خلال عمليات تشاورية يسرتها ”الخدمة الدولية لحقوق الإنسان“، قانونا نموذجيا في عام ٢٠١٦ للتنويه بالمدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم. ويجب على الدول أيضًا كسر حلقة الإفلات من العقاب من خلال محاسبة الجناة على الهجمات التي تُشن ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. ويجب أن تتوقف أعمال القتل والتجريم وحملات التشويه.

وينبغي لهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها نفسها إعطاء أولوية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، مع ضمان أن تكون آليات الأمم المتحدة آمنة ومتاحة لهم، وأن يكون المدافعون عن حقوق الإنسان بمنأى عن التخويف وأعمال الانتقام وأن تولي الأمم المتحدة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان أهمية قصوى في الميدان. لقد حدثت وفاة كاو شونلي والاعتداء الجنسي على ابتسام الصايغ وتعذيبها والتهديدات بقتل هيدمي كاسترو

والاعتقال التعسفي لخورام برويز، حدث كل ذلك بسبب انخراطهم مع الأمم المتحدة. ولا بد من تطبيق سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الأعمال الانتقامية. وتتضمن خطة عملنا أيضا توصيات لمنشآت الأعمال التجارية والمؤسسات المالية ومجتمع المانحين.

في الختام، أنا فخورة بكوني أحد المدافعين عن حقوق الإنسان. وأنا فخورة بالجهود التي يبذلها زملائي كل يوم في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم. إن المدافعين عن حقوق الإنسان يعملون لجعل العالم مكانا أكثر إنصافا وأكثر عدلا وأكثر سلاما. وفي الختام، أود أن أقتبس من النشرة الصحفية الصادرة عن مؤتمر قمة العالمي الأول للمدافعين عن حقوق الإنسان في عام ١٩٩٨:

”خلال كفاحنا اليومي، نجد أدلة على أن المدينة الفاضلة يمكن أن تصبح حقيقة واقعة. وكل ما هو مستحيل اليوم، سنجعله ممكنا غدا من خلال قوة اقتناعنا وتصميمنا وأعمالنا“.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): وفقا للقرار المتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن للمبعوثة الخاصة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

السيدة سيمبيري – جاوكو (التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني لتوجيه الدعوة إلى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الذي يمثل أكثر من ١٠٠ من مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان أنشأتها الدول الأطراف امتثالا لمبادئ باريس، للتكلم في هذه المناسبة.

لقد كان إعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٩٨ المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً خطوة بالغة الأهمية لحركة حقوق الإنسان. فللمرة الأولى، اعترف المجتمع الدولي رسميا بالدور المشروع بالغ الأهمية للمدافعين عن حقوق الإنسان وبإسهاماتهم في تحقيق السلام والحرية. وفي حين حدد الإعلان التزامات ومسؤوليات الدول، فقد اعترف بحركة عالمية لحقوق الإنسان، يضطلع جميع المواطنين بدور في إطارها بوصفهم مدافعين عن حقوق الإنسان.

واليوم، وبعد مرور عقدين، فقد أُحرز تقدم هام مثل إنشاء ولاية المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان لرصد حالة المدافعين عن حقوق الإنسان وتقديم المشورة بشأنها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الدول سنت قوانين وأنشأت آليات لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. ومع ذلك، وحتى بينما نحتفل بالذكرى السنوية العشرين وبالإسهامات الهائلة التي لا يمكن إنكارها للمدافعين عن حقوق الإنسان في النهوض بحقوق الإنسان، يظل صحيحا أن ثمة ضغوطا وتهديدات كبيرة تواجه الحيز المدني والحريات والمدافعين عن حقوق الإنسان أنفسهم في جميع مناطق العالم.

في العام الماضي، تلقى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التقارير المتعلقة بالأعمال الانتقامية وغيرها من أعمال التخويف التي تواجهها مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وموظفوها في جميع المناطق لاضطلاعها بعمل في مجال حقوق الإنسان وفقا لولاياتها، وقد أعرب عن قلقه إزاء ذلك. ولدى التحالف العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فضلا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مذكرة تفاهم بشأن التصدي لهذه التهديدات.

نتيجة لذلك، فإن المؤتمر الدولي الثالث عشر للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الذي انعقد في مراكش في تشرين الأول/أكتوبر، وشارك في استضافته المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب بالتعاون مع المفوضية، ركّز على توسيع الحيز المدني وتعزيز حقوق الإنسان وحماية المدافعين

عنها، مع التركيز بشكل خاص على المرأة ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، اعترافا بتزايد التمييز والعنف القائمين على نوع الجنس واللذين تتعرض لهما المدافعات عن حقوق الإنسان على أيدي الدول والجهات الفاعلة من غير الدول.

في وقت لاحق، اعتمد أعضاء التحالف إعلان مراكش، الذي أعاد تأكيد إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان بوصفه الإطار المعياري الدولي للمدافعين عن حقوق الإنسان، وناشدوا جميع الدول الأطراف من أجل مواصلة دعمه وتنفيذه، ووافقت أيضا على أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والمشاركة فيها، كلها أساسية لوجود وطبيعة المجتمعات السلمية الشاملة للجميع، وذلك بتوفير قناة تسمح بالحوار والتعددية والتسامح، وهي شروط مسبقة لتمتع الجميع بحقوق الإنسان.

يؤدي المدافعون عن حقوق الإنسان دورا إيجابيا وهاما ومشروعا في الإسهام في أعمال جميع حقوق الإنسان على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك عن طريق المشاركة مع الحكومات، ويساهمون في تنفيذ التعهدات والالتزامات. فالمؤسسات الوطنية المستقلة والفعالة والممتثلة لمبادئ باريس، وموظفوها، مدافعون عن حقوق الإنسان. ومن هنا فإنهم يؤدون دورا هاما في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع من خلال المساهمة في صون وتعزيز المجال المدني وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما النساء المدافعات عن حقوق الإنسان.

من المهم جدا لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان حتمية حماية المجال المدني مع جميع الحقوق المصاحبة لحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. ويجب علينا جميعا أن نكون حذرين، وأن نعمل بشكل جماعي ضد التهديدات المستمرة وغير المسبوقة للبيئات التمكينية للمدافعين عن حقوق الإنسان. فالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة لمبادئ باريس، والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام، والهيئات القضائية المستقلة، والقانونيون الممارسون يعملون من دون كلل لضمان امتثال الدول والجهات الفاعلة من غير الدول لتلك القيم والمبادئ، مع أن البعض منه يواجه تهديدا خطيرا يمس وجودهم ذاته. إنهم بحاجة إلى أعلى مستوى من الالتزام والاعتراف بدورهم المشروع وإسهامهم في النهوض بحقوق الإنسان، إذ أن ذلك يهمهم أكثر من غيرهم على الصعيد المحلي، لصالح أضعف أعضا مجتمعاتنا.

نعتقد أن مضاعفة الجهود واليقظة من جانب الجمعية العامة لضمان المشاركة الآمنة والشاملة في شؤون دولها الأعضاء جميعها، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، سيرسل إشارة قوية إلى المصممين على استعادة المكاسب التي تحققت بشق الأنفس والذين بذلوا تضحيات جسام من أجل تحقيقها، وضحوا أحيانا بأرواحهم من أجلها، في سبيل في السعي إلى إقامة عا لم أفضل ولصالح كل واحد منا يجلس هنا، فضلا عن الذين يمارسون كل يوم أعمالهم كالمعتاد في جميع أنحاء العا لم.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): قبل أن نمضي قدما، أود أن أناشد جميع المتكلمين أن يتوخوا الإيجاز في مداخلاتهم من أجل الاستفادة إلى أقصى حد من الوقت المحدود لدينا والمخصص لهذا الاجتماع الرفيع المستوى. ولكي نتمكن من الاستماع إلى كل متكلم مدرج في قائمة المتكلمين، ينبغي أن تقتصر البيانات المدلى بها في الجلسات العامة على ثلاث دقائق عند الكلام بالصفة الوطنية وخمس دقائق عند الكلام باسم مجموعة ما. لذلك فإني أشجع بشدة المتكلمين على الإدلاء ببيانات موجزة. ويمكن تقديم النسخ الكاملة من البيانات إلى الأمانة العامة لنشرها على بوابة الأمم المتحدة للخدمات الموفّرة للورق PaperSmart..

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد كريستيان (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه المشاركة في الاحتفال اليوم بالذكرى السنوية العشرين للإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا، والذي ينعقد بعد أسبوع من الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعندما يتعرض حيز المجتمع المدني لضغوط هائلة في العديد من البلدان، حتى هنا في الأمم المتحدة، وعندما يزداد انتشار العنف والانتقام ضد من يجاهرون في الكلام عن حقوق الإنسان، تزداد أهمية الشراكات العالمية في هذه القضايا.

نثني على رئيسة الجمعية العامة وممثلي البعثات الدائمة للأرجنتين وإيطاليا والنرويج لما بذلوه من جهود للتحضير لهذا الحدث، بمشاركة واسعة من المجتمع المدني. ونرحب أيضا بالمشاركة الثابتة للأمين العام، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، وغيرهم من المكلفين بولايات في عملهم لمؤازرة المدافعين عن حقوق الدفاع في جميع أرجاء العالم.

ونود بصفة خاصة أن نغتنم هذه المناسبة لنتقدم بالشكر والامتنان لجميع المدافعين عن حقوق الإنسان على عملهم الشجاع في الميدان وعلى التزامهم المثالي بجعل ”الإعمال التام لحقوق الإنسان للجميع“ حقيقة واقعة. إنهم جميعا أبطال شجعان حقا يعملون بروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأعمال المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يكافحون من أجل حقوقهم وحقوق الآخرين إنما هي تجسيد لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

بعد عشرين عاما من الإعلان، لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان يواجهون هجمات متزايدة وكثيرا ما يدفعون ثمنا باهظا لعملهم. ولا بد لذلك من أن يحملنا جميعا على الشعور بالقلق ويجدد التزاما جميعا بالعمل. وفي هذا الصدد، ندين جميع أشكال الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. ونرحب أيضا بتعيين جهة تنسيق لقيادة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إنهاء التخويف والانتقام ضد المتعاونين مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

إن الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان الذي نحتفل به اليوم يمثل نصا قويا. إنه يحدد الحقوق التي يتمتع بها المدافعون والحماية التي لهم الحق فيها. وإذ نأخذ كل ذلك في الحسبان، نشجع جميع الدول الأعضاء على تأييد الإعلان وأهميته ونطاقه. فالمدافعون عن حقوق الإنسان يتم إسكاتهم قسرا، ويُمنعون من العمل، ويوصفون بأنهم إرهابيون أو عملاء أجانب، ويتعرض رفاهم وحياتهم وحياة أسرهم للمخاطر.

كما ذكر العديد من المتكلمين، فإنه وفقا لتقرير المقررة الخاصة عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان (A/73/215)، فقد قتل ١,٠٠٠ شخص من المدافعين عن حقوق الإنسان بين الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧. ألف جريمة قتل في عامين، هذا أمر غير مقبول. ولذلك يجب أن نكفل محاسبة المسؤولين عن عمليات القتل هذه.

وينبغي وضع آليات لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان من التهديدات والأعمال الانتقامية، ويجب أن تعمل بصورة مُثلى. وينبغي لهذه الآليات أن تستجيب لحالات الطوارئ وأن تضع الطرائق التشغيلية الطويلة الأجل. ذلك هو السبيل الوحيد لضمان حماية المدافعين بصورة منهجية وشاملة. وذلك هو السبيل الوحيد لتمكينهم من الاضطلاع بدورهم الحيوي في مجتمع ديمقراطي تُحترم فيه سيادة القانون وحقوق الإنسان.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما راسخا بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. فالاتحاد الأوروبي يساعدهم في عملهم ويوفر آليات قويه لحمايتهم، بما في ذلك في حالات الخطر المباشر. وقد خصص الاتحاد الأوروبي أكثر من ٣ ملايين يورو في شكل منح للحماية في حالات الطوارئ، وساعد أكثر من

٥٥٠ شخصا من المدافعين عن حقوق الإنسان في حالات حرجة. كما يدعم الاتحاد الأوروبي منظمات المجتمع المدني المحلية في عملها للنهوض بحقوق الإنسان ومكافحة الانتهاكات والتجاوزات من خلال تقديم دعم طويل الأجل إلى المدافعين في جميع أنحاء العالم.

ولتسليط الضوء علي ذلك، استضاف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني حلقه نقاش في نيويورك، شارك فيها اثنان من المدافعين عن حقوق الإنسان – تنغ بياو، وهو محام صيني وناشط أكاديمي ومناهض لعقوبة الإعدام، وحواء إبراهيم، وهي محامية نيجيرية في مجال حقوق الإنسان وأستاذة جامعية، وفازت أيضا بجائزة سخاروف لحرية الفكر في عام ٢٠٠٥.

وفي هذا الصدد، فلننوه أيضا بعمل وحياة لودميلا ميخائيلوفنا أليكسيفا، الحائزة على جائزة سخاروف في عام ٢٠٠٩، وأحد الأعضاء المؤسسين لمجموعة موسكو هلسنكي. لقد وافتها المنية في الأسبوع الماضي – وأتقدم بخالص العزاء إلى أسرتها. وقد كرست عملها طوال حياتها للدفاع عن حقوق الإنسان، ورسم ملامح مشهد حقوق الإنسان الذي نعرفه اليوم.

كما نهنئ الحائز على جائزة سخاروف لهذا العام، أوليغ سنتسوف، والحائزين على جائزة نوبل للسلام لهذا العام، دينيس موكويج ونادية مراد. فلنستلهم من عملهم وعمل جميع المدافعين عن حقوق الإنسان الآخرين، الذين جعلوا من الإعلان أداة حية. وأود أن أقتبس كلمات حواء إبراهيم،

”قد أكون أنا الضحية المقبلة. فإذا لم أقاتل الآن من أجل الضحايا، فكيف سيقاتلون بعدئذ من أجلي؟“

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، حتى وإن استغرق ذلك معظم الوقت المخصص وهو ثلاث دقائق، وأود أن أعرب عن تقديري لما رأيت في سانتياغو خلال زيارتي السابقة، وهو متحف الذاكرة وحقوق الإنسان، الذي أسهمت فيه السيدة باشليه بجهود سياسية وشخصية كبيرة من أجل جعله حقيقة واقعة. وأنا أذكر ذلك لأنه ليس هناك ديمقراطية بدون حقوق إنسان، وليس هناك حقوق إنسان بدون ذاكرة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتكلم إحياءً لذكرى الملايين من مواطني بلدي الذين ماتوا قبل ٨٥ عاما.

فقبل ثمانين عاما، انتهكت حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأوكرانيين من جانب الحكومة السوفياتية، عندما استهدف القمع على نطاق واسع والقوانين والسياسات التمييزية والوحشية – بما في ذلك الروسنة – الأمة الأوكرانية لغرض وحيد هو ترويعهم إلى أن يستسلموا للنظام الاستبدادي الستاليني. ولإحياء ذكرى تلك المأساة، وقع مؤخرا ٣٩ وفدا من وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الإعلان بشأن الذكرى السنوية الخامسة والثمانين للمجاعة الكبرى في أوكرانيا في عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٣، الذي ينص على ما يلي:

إن وفود أذربيجان، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، والجبل الأسود، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وفرنسا، وفنلندا، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، تعلن رسميا أنها:

”إذ تسترشد بالمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك في الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة في ميدان حقوق

الإنسان التي تؤكد الحق في الحياة وفي أمان المرء على شخصه...

”واقتناعا منها بأن مأساة تلك المجاعة الكبرى ينبغي أن تكون عبرة للأجيال الحالية والمقبلة حتى تحترم حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة، احتراما غير مشروط من أجل منع تكرار مثل هذه المآسي،

”وإذ تشير في هذا الصدد إلى البيان المشترك (A/C.3/58/9 و Add. 1)...

”وإذ تشير إلى القرار المتعلق بذكرى ضحايا المجاعة الكبرى (هولودومور) في أوكرانيا في عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٣، الذي اعتمدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧،

”وإذ تسلم بأهمية زيادة الوعي العام بشأن الأحداث المأساوية في تاريخ البشرية...

”١. تحيي ذكرى ضحايا المجاعة الكبرى...

”٢. تدين السياسات القاسية التي انتهجها النظام الستاليني، مثل الإكراه على التجمع في كولخوزات وطلبات توريد الغذاء...

”٣. تحيي ذكرى الملايين من الأشخاص من جنسيات أخرى ممن ماتوا جوعا من جراء القمع السياسي في أجزاء أخرى من الاتحاد السوفياتي السابق؛

”٤. ترحب بالجهود التي تبذلها الحكومات لفتح محفوظاتها بشأن أحداث عامي ١٩٣٢و ١٩٣٣...

”٥. تشدد على ضرورة أن يعزز إحياء ذكريات الأهوال والفظائع الماضية الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لكفالة الاحترام غير المشروط لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم...“

إن زيادة الوعي بفظائع المجاعة الكبرى في عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٢على الصعيد الدولي هي أيضا إحدى السبل لكفالة ألا تتكرر في المستقبل هذه الجرائم التي ارتكبت في الماضي.

سيتم توفير نسخة البيان الكامل على البوابة الموفرة للورق PaperSmart.

السيدة زابيا (إيطاليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني لكم، سيدتي الرئيسة، فضلا عن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، وجميع المدافعين عن حقوق الإنسان على بياناتهم.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بضعة ملاحظات بصفتي الوطنية.

قبل بضعة أشهر، عندما طلبت رئيسة الجمعية العامة إلى صديقي الممثلين الدائمين للأرجنتين والنرويج وإليّ إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل تحديد نطاق وطرائق الاجتماع الرفيع المستوى المعقود اليوم، كنت أعرف أن الطريق أمامنا لن يكون سهلا. وفي الوقت نفسه، شعرت أنه سيكون بمقدور إيطاليا، بقبولها هذا الطلب، أن تقدم إسهاما ملموسا في تحقيق هذا الحدث المهم. ولذلك، يشرفني ويسعدني أننا تمكنا من تهيئة هذا الحيز للنظر في أفكارنا بشأن التحديات العديدة التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان.

ولدينا اليوم فرصة ذهبية لتسليط الضوء على دور الأمم المتحدة في تعزيز حقوق الإنسان وحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي الواقع، نعتقد أن المحافل المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا تمثل أكثر الأدوات فعالية من أجل تعزيز المعايير

المشتركة وتعزيز الحوار ورصد احترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وتشجع إيطاليا اتباع نهج منفتح وشامل للجميع تجاه حقوق الإنسان، مع التركيز على تولي الجهات الفاعلة المحلية لزمام الأمور والتعاون مع المجتمع المدني. وهدفنا هو تحديد أفضل الممارسات لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وزيادة الوعي بالمسائل ذات الصلة.

وعملا بالمبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي، فإن إيطاليا ملتزمة منذ فترة طويلة بتهيئة بيئة آمنة وتمكينية للمدافعين عن حقوق الإنسان تجعلهم قادرين على العمل بدون مواجهة العراقيل وانعدام الأمن. وفي هذا الإطار، أصدرت حكومة بلدنا تعليمات واضحة إلى جميع السفارات للتأكد من أنها تتيح معلومات دورية مستكملة عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في البلدان المُعْتَمَدة فيها بغية رصد الحالة عن كثب في الميدان. كما أن تعزيز حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم من جميع أشكال الهجمات والتهديدات والأعمال الانتقامية سيكون أولوية من أولويات إيطاليا خلال عضويتها في مجلس حقوق الإنسان على مدى السنوات الثلاث القادمة. ولا بد لنا من زيادة الوعي بشأن مسائل حقوق الإنسان وتشجيع تعزيز معايير الحماية لأنها تؤدي دورا بالغ الأهمية على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

وتشجع إيطاليا إجراء حوار مفتوح مع منظمات المجتمع المدني إيمانا منها بأن المجتمع المدني الحيوي يسهم في بناء مجتمعات تعددية وشاملة للجميع، وفي تحقيق الاستقرار والازدهار.

ونظمنا كجزء من هذا الحوار خلال شهر حزيران/يونيه، تحت الرئاسة الإيطالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حلقة عمل دولية حول حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وأفضل الممارسات ودور إيطاليا. وكان الحدث مناسبة مهمة لتبادل وجهات النظر وأفضل الممارسات مع ممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، والمجتمع المدني بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وتحليل المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان بغية تحسين تنفيذها؛ وتبادل أفضل الممارسات مع البلدان الأخرى؛ وتحديد مقترحات لتحسين التنسيق بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في الأنشطة المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

وأخيراً، تحث إيطاليا المجتمع الدولي على إيلاء اهتمام خاص لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان للنساء والأطفال. ويجب أن يحصلوا على دعم إضافي وحماية أقوى بكثير.

السيد فيردييه (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): في الذكرى السنوية العشرين لاعتماد الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا، تعتقد الأرجنتين أن من الضروري تعزيز تنفيذ أحكامه بغية ضمان الحماية الفعالة للمدافعين عن حقوق الإنسان في القيام بعملهم اليومي.

وتؤيد الأرجنتين العمل الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعترف بإسهامهم القيم في حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها واحترامها. ونود أن نشدد على الدور الإيجابي والشرعي الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان لضمان المساءلة واحترام معايير حقوق الإنسان ودعم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأنشطتهم في مجال بناء القدرات والتوعية، ضمن مهام أخرى لا حصر لها.

ونحن ندرك بشكل خاص كفاحهم المستمر من أجل عالم أكثر سلما وعدلا وشمولا للجميع سمح لمجتمعاتنا بتحقيق تقدم مهم في النهوض بحماية حقوق الإنسان لنا جميعا، وخاصة الفئات الأكثر ضعفا. وتدين الأرجنتين جميع الأعمال التي تعرقل بشكل مباشر أو غير مباشر العمل الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان، وتحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

على تكثيف جهودها من أجل اعتماد التدابير اللازمة لضمان الحياة والسلامة الشخصية وحرية التعبير للمدافعين عن حقوق الإنسان، من خلال تشريعاتها الوطنية، ووفقًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

السيد بلانشار (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا، يوفر فرصة عظيمة للتفكير في التقدم المحرز والتحديات والفرص المقبلة.

وبعد سماع متكلمين سابقين يقولون بشكل أساسي أن وضع المدافعين عن حقوق الإنسان نادراً ما كان سيئًا كما هو الحال الآن، قلت في نفسي، أي ظروف تغمر المرء بالتواضع أن نكون هنا، حيث من المفترض أن نحتفل بهذه الذكرى العشرين. كما لم يجب علينا أن نقوم بما هو أفضل. وبصفتنا الأمم المتحدة، يجب علينا بالتأكيد التفكير بجدية أكبر فيما يجب أن نفعله؛ وكدول أعضاء، يجب علينا جميعاً أن نعيد النظر في أدوارنا ونهجنا.

لقد شكل الإعلان علامة فارقة فيما يخص الاعتراف بالعمل الهام الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان والحاجة إلى تهيئة بيئة آمنة وتمكينية وتوفير الحماية لهم. واعترف بشرعية أنشطتهم، وتعريف المدافعين عن حقوق الإنسان بما يقومون به، تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بالوسائل السلمية، بغض النظر عن الجنس أو السن أو العرق أو اللون أو الدين أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو أي سبب آخر من أسباب التمييز.

ويتعين أن يكون المدافعون عن حقوق الإنسان قادرين على التصرف بحرية وبدون أي تدخل أو تخويف أو إيذاء أو تهديدات أو عنف أو أعمال انتقامية. إن حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، مثل الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، هي مبادئ أساسية لعملهم. ومن الواضح أنها مكرسة في الإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان. دعونا لا ننسى أننا جميعا قد اعتمدنا ذلك الإعلان بتوافق الآراء، نحن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

مع ذلك، وكما قيل، فإن مستويات المضايقة والترهيب والانتقام التي يواجهونها، بما في ذلك في المجال الرقمي، مثيرة للقلق. حيث يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان للهجمات بشكل متزايد، وغالبًا ما يكون ذلك نتيجة لعملهم. إن النساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمتحولين جنسياً والسكان الأصليين والمدافعين عن حقوق الإنسان من الشباب، معرضون للخطر بشكل خاص ويواجهون تهديدات وتحديات إضافية. إن الهجمات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان هي هجمات ضد حقوق الإنسان للجميع. ولا ينبغي أبدًا تهديد أحد أو مواجهته للعنف بسبب الترويج السلمي لحقوق الإنسان أو التعبير عن الأفكار والآراء.

(*تكلم بالفرنسية*)

إننا نحث الدول الأعضاء على وضع حد للهجمات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وتزويدهم بحيز آمن يمكنهم من القيام بعملهم في جميع المناطق وجميع مجالات أنشطتهم. وستواصل كندا دعم المدافعين عن حقوق الإنسان والنظام الدولي القائم على القواعد. نحن نؤمن بتلك القيم الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان. ويتعين علينا جميعًا احترام القواعد التي أنشأناها معًا إذا أردنا منع العنف والحفاظ على السلام.

ونظل ملتزمين بالعمل مع شركائنا لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تهدف المبادئ التوجيهية الكندية بشأن تقديم الدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان، إلى دعم البعثات الكندية في جهودها الرامية إلى تعزيز عمل المدافعين عن حقوق الإنسان. إنها أداة مهمة في تعزيز حقوق

الإنسان وحمايتها، وتشكل جزءًا لا يتجزأ من سياسة كندا الخارجية. لذلك، فإننا نؤيد دعوة المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، إلى وضع مبادئ توجيهية للأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية. وسنواصل بذل جهودنا في هذا الاتجاه مع الدول الأعضاء الأخرى.

إننا نحتفل بالعمل الحيوي الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان كل يوم في جميع أنحاء العالم، وكذلك التزامهم وشجاعتهم في الدفاع عن حقوق الإنسان للآخرين. وبحكم طبيعة عملهم، يسهم المدافعون عن حقوق الإنسان في تحقيق الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد الذي أنشأناه معا نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا، هو وثيقة تاريخية. إنه يعترف بالأهمية المحورية لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان، من أجل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان بشكل فعال. وينص على أنه، بالإضافة إلى التزامات الدول، لكل إنسان، فرديًا أو جماعيًا، الحق والمسؤولية عن السعي لحماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويصادف اليوم أيضا الذكرى السنوية الخامسة لقرار الأمم المتحدة الأول على الإطلاق بشأن حماية المدافعات عن حقوق الإنسان، القرار ٦٨/١٨١، الذي يكمّل الإعلان إلى حد كبير، ويسهم إسهاما كبيرا في تمكين المرأة.

وتؤدي الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني دوراً أساسياً فيما يخص تعزيز وحماية حقوق الإنسان على جميع المستويات. وهي تعمل مع الحكومات وتساعد على تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الدول، بما في ذلك معاهدات حقوق الإنسان التي اعتمدتها الأمم المتحدة. وهي تعمل على ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويسهم مجتمعنا المدني بنشاط على الصعيدين الوطني والدولي.

وتقوم مؤسستنا الوطنية لحقوق الإنسان، المنشأة وفقا لمبادئ باريس، بوظائفها كاملة وتسهم في زيادة الوعي وفي الخطاب العام وفي احترام حقوق الإنسان. ويضطلع مشروع ”جميع الناجين“ – وهو أول منظمة من منظمات المجتمع المدني الدولية يوجد مقرها في ليختنشتاين – ببحوث وأنشطة دعوية لمنع العنف الجنسي والتصدي له، بما في ذلك ضد الرجال والفتيان. ومما يشجعنا أن نرى المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في أماكن أخرى، ونرحب بزيادة الموارد المخصصة لتشجيع وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في العقدين الماضيين، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو في غيرها.

وبقدر ما ينبغي أن نحتفل بإنجازات المدافعين عن حقوق الإنسان ولدينا أسباب وجيهة تدعو إلى الثناء على شجاعتهم، فإن لدينا أيضا شواغل كبيرة بشأن سلامتهم. ونحن نشعر بالقلق إزاء ما يتعرض له الأفراد الذين يناضلون من أجل التمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية من أعمال تخويف وتهديد ومضايقة واعتداء وقتل بشكل متزايد. ومن المروع أن ما لا يقل عن ٣ ٥٠٠ من المدافعين عن حقوق الإنسان لقوا حتفهم منذ اعتماد الإعلان، وذلك بسبب دورهم في الكفاح من أجل حقوق الإنسان. وتعاني المدافعات عن حقوق الإنسان بشكل غير متناسب من تهديدات وأعمال عنف قائمة على نوع الجنس، وغالبا ما يواجهن العداء والوصم.

ونحن ندين بشدة الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، ردا على انخراطهم مع النظم الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. وتتحمل منظومة الأمم المتحدة مسؤولية عن مكافحة هذه الأعمال الانتقامية، وندعم بقوة عمل جهة التنسيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. ويساورنا أيضا بالغ القلق إزاء تزايد عدد الاعتداءات على الصحفيين الذين يناضلون

من أجل حقوق الإنسان، بما في ذلك السجن التعسفي والقتل. ويجب أن يكون تعزيز حقوق وحريات جميع المدافعين عن حقوق الإنسان ومكافحة إفلات أولئك الذين يهاجمونهم من العقاب أولوية بالنسبة للمنظمة.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في هذه الذكرى السنوية العشرين لاعتماد ”الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا“، نثني على الرجال والنساء الذين يجسدون روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨. وأشيد بشجاعة المحامين والناشطين في المجتمعات المحلية والصحفيين والمبلغين عن المخالفات الذين يكافحون من أجل حرية جميع البشر وكرامتهم وحقوقهم. ومن أجل إسماع صوتهم وتعزيزه، لا بد من إنشاء مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تحترم مبادئ باريس ومن وجود نظام قضائي قوي.

وينبغي ألا نقتصر على مجرد الكلام. فالمدافعون عن حقوق الإنسان هم، بحكم التعريف، الذين يسببون الإزعاج ويشجبون. وهم يعملون في بلداننا، من الشمال إلى الجنوب، لضمان أن تعزز الدول حماية جميع الحقوق. ومن ثم، فإن المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين يشكلون بحكم طابع عملهم ذاته مصدرا للإزعاج، مهددون وبالتالي يجب دعمهم وحمايتهم. وهذا هو الحال دائما، سواء كان الأمر يتعلق بحقوق المرأة، بما في ذلك الحقوق الجنسية والإنجابية، أو حماية البيئة والمناخ أو حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والمهاجرين وأبناء الشعوب الأصلية أو الذين هم عرضة للخطر نتيجة الفقر المدقع أو التمييز على أساس نوع الجنس أو الأصل أو المعتقدات أو القناعات.

وبمناسبة هذا الاحتفال، فلنقطع التزاما جماعيا، كما فعلنا قبل ٢٠ عاما، ببذل قصارى جهدنا من أجل ضمان تنفيذ الإعلان تنفيذا كاملا حتى يتمكن المدافعون عن حقوق الإنسان، ولا سيما النساء، من الاضطلاع بعملهم بصورة مستقلة دون مواجهة خطر الانتقام أو المضايقة أو التخويف، بما في ذلك على شبكة الإنترنت.

وقد قطعت فرنسا ذلك الالتزام. ولهذا السبب، استضافت باريس مؤتمر القمة العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان خلال الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وذلك بمشاركة أكثر من ١٥٠ من المدافعين عن حقوق الإنسان من ذوي الخلفيات المتنوعة، وكذلك مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ميشيل باشليه، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، السيد ميشيل فورست، الذين يدعم بلدي التزامهم المثالي دعما تاما وثابتا. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، عرض وزير الشؤون الأوروبية والخارجية، السيد جان – إيف لودريان، استراتيجية ”حقوق الإنسان والتنمية“. واعتبارا من عام ٢٠١٩، سيجري توجيه سياستنا للمساعدة الإنمائية الرسمية بقدر أكبر لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال تمويل مشاريعهم الملموسة، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ولا سيما الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المتضمنة فيها.

لقد تشاطرت السيدة هينا جيلاني، التي أسعدني جدا الاستماع إلى كلمتها هنا، شعورها بالتفاؤل مع المدافعين عن حقوق الإنسان الذين كانوا موجودين في باريس. وقالت:

”كحركة، فإننا لم تكن قط بهذا الطابع العالمي الذي نتسم به الآن. ولكن يجب أن نكون حازمين مع الدول وأن نطلب منها الارتقاء إلى مستوى التحدي.“

وبوصفنا ورثة جديرين بإرث واضعي هذين الإعلانين اللذين نحتفل بهما اليوم، دعونا نرقى إلى مستوى تلك الدعوة. إن هذين الإعلانين هما ركائز الهيكل المتعدد الأطراف الذي أنشأناه معا حجرا فوق حجر على مدار ٧٥ عاما تقريبا.

فلنواصل تعزيز هذا الهيكل ولنكن صناعه، شأننا في ذلك شأن أصحاب الرؤى الذين سبقونا.

السيدة كريسنامورثي (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره العميق لرئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاعتماد ”الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا“. كما نود أن نعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام ولمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وللمقرر الخاص ولجميع المتكلمين الآخرين الذين خاطبوا الجمعية العامة اليوم.

إن إندونيسيا تؤكد الأهمية البالغة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويرتكز دستورنا وقوانيننا على مبادئ عالمية تلك الحقوق وموضوعيتها وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة وعدم تسييسها وعدم الانتقائية في تطبيقها. ويكفل دستورنا حماية وتعزيز حقوق الإنسان للجميع. ومنذ بدء مسيرتنا للإصلاح الديمقراطي – التي نسميها reformasi– في عام ١٩٩٨، يواصل المجتمع المدني النابض بالحياة في إندونيسيا القيام بدور مجد في تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية. ويتمتع الناشطون في مجال حقوق الإنسان بحرية كبيرة في الاضطلاع بأنشطتهم. وتواصل الحكومة أيضا توفير حيز نشط للمجتمع المدني للعمل على نحو مستقل. ويوفر القانون الحماية على قدم المساواة لجميع المدافعين عن حقوق الإنسان، سواء كانوا من الناشطين غير الحكوميين أو المعلمين أو الأطباء أو الأخصائيين الاجتماعيين أو القضاة أو وكلاء النيابة العامة أو المزارعين أو ضباط الشرطة أو من الضباط العسكريين.

ويسرني أن أشير إلى أنه جرى التأكيد مجددا على حماية المدافعين عن حقوق الإنسان أثناء الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل للحالة في إندونيسيا في مجلس حقوق الإنسان.

ولكننا نرى أيضا أن تحقيق التآزر بين إسهامات الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول أمر لا غنى عنه لخدمة حقوق الإنسان على أفضل وجه باعتبارها هبة مشتركة. كما يجري النهوض بنزاهة أجهزة الدولة وموظفي إنفاذ القانون بقدر كبير من خلال برامج بناء القدرات وإدماج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية.

ونضطلع أيضا بأنشطة متنوعة للتوعية من أجل تحسين فهم عمل المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي الآونة الأخيرة، تعاونت الحكومة مع منظمات المجتمع المدني الوطنية وعقدت حوارا وطنيا بشأن هذه المسألة. وجرى كذلك تنفيذ إصلاحات مؤسسية وتشريعية، تدمج مبادئ حقوق الإنسان.

ويتضمن التعديل المقترح للقانون ٣٩ لسنة ١٩٩٩ بشأن حقوق الإنسان تعريفا للمدافعين عن حقوق الإنسان ودور كل من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووكالة حماية الشهود والضحايا وغيرها من المؤسسات ذات الصلة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

إن تحقيق التوازن بين الحقوق والمسؤوليات مسألة حساسة ولكن ضرورية. ولهذا السبب، ثمة حاجة إلى مناقشة متوازنة بشأن مسألة المدافعين عن حقوق الإنسان. ولا بد أيضا من إيلاء الاعتبار بجدية لخدمة المجتمع وحماية النظام العام في تحقيق هذا التوازن. ولذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء تعرض أجهزة الدولة للهجوم بشكل متزايد أثناء أدائها لواجباتها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وخدمة المجتمع وحماية النظام العام.

وفي الختام، نود التأكيد على أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان يشددان على الحاجة إلى التوازن، حيث تنطبق مبادئ حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية على جميع البشر على قدم المساواة.

السيد روسيلي فريري (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): اسمحوا لي أن أشير إلى مفهوم أساسي وجوهري وضروري في كل

حياتنا – وأعني الحرية. الحرية، كما تُفهم في أوسع معانيها، تعني قدرة البشر على الاختيار – اختيار مصيرهم كأفراد، واختيار نوع المجتمع الذي يرغبون في العيش فيه، واختيار من يحكمهم، واختيار الزوج، واختيار دينهم أو عدم اختيار أي دين. إن القدرة على الاختيار هي التي تحدد سياق حقوق الإنسان، على النحو المعترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦.

وبالرغم من تلك الصكوك، وبغية تحقيق الحرية بالكامل، من الضروري دائما ضمان أن تترجم الإعلانات المجردة إلى ممارسة كاملة لحقوق الأشخاص. ويمكننا أن نؤكد بشكل قاطع أنه حيثما لا توجد حرية، تُنتهكُ حقوق الإنسان برمتها. وفي هذا الصدد، تؤكد أوروغواي على مسؤولية الحكومات عن ضمان وتعزيز التمتع بحقوق الإنسان لأولئك الذين يعيشون داخل أراضيها.

وتود أوروغواي أن تؤكد على أن دور المدافعين عن حقوق الإنسان أساسي لمجتمع ديمقراطي وتعددي. ويجب ضمان الحيز المتاح لمشاركة المدافعين عن حقوق الإنسان، بل يجب حمايته وتعزيزه من قبل السلطات. وهذا يتطلب تهيئة بيئة مؤاتية وآمنة، مع إطار قانوني ملائم وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تحترم حق كل شخص في تعزيز حقوق الإنسان وتطويرها وحمايتها – سواء كانت حقوقهم أو حقوق الآخرين – بالوسائل القانونية والسلمية.

ويقوم المدافعون عن حقوق الإنسان بدور إيجابي مهم ومشروع في تعزيز جميع حقوق الإنسان ودعمها على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. كما أن علينا أن نعترف بالدور الهام الذي يؤديه المدافعون عن حقوق الإنسان في منع نشوب النزاع وبناء السلام والتنمية المستدامة من خلال الحوار والانفتاح والمشاركة والعدالة، لا سيما عن طريق رصد حالة جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتقديم التقارير في هذا الصدد والإسهام في تعزيز تلك الحقوق.

وأوروغواي تود أن تعرب عن قلقها البالغ إزاء الهجمات الواسعة النطاق ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والافتقار إلى تدابير سياسية قوية وطموحة ترمي إلى وضع حد لهذه الحالة، كما يرد في التقارير السابقة للمقرر الخاص. ونحن نرفض محاولات عرقلة عمل المجتمع المدني من خلال آليات التخويف أو القمع، داخل بلدانهم الأصلية أو خارجها على السواء، فضلا عن تنفيذ القواعد التي تعرقل عملهم أو تحد منه. ومن الضروري أن تضمن الدول أمن هؤلاء الذين يتعاونون مع النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان وأن تتخذ التدابير اللازمة لمنع الإفلات من العقاب على أعمال العنف ضد هؤلاء الأفراد أو المجموعات.

ويجب أيضا تعزيز الاستجابة المنسقة لمنظومة الأمم المتحدة في حالات الأعمال الانتقامية. وفي هذا الصدد، تكرر أوروغواي دعمها القوي لعمل الأمين العام المساعد المعني بحقوق الإنسان في تلقي ادعاءات التخويف والانتقام من أولئك الذين يتعاونون أو يسعون إلى التعاون مع عمل الأمم المتحدة والنظر فيها والاستجابة لها.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب الجمعية بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا. وأود بداية أن أعرب عن تأييدي لبيان الاتحاد الأوروبي الذي أُدلي به في وقت سابق.

وأود أن أعرب عن تقدير سلوفينيا لعمل وشجاعة المدافعين عن حقوق الإنسان، وخاصة النساء المدافعات عن حقوق الإنسان. فلا غنى عن عملهم، لا لفهم الحالات المعقدة في كثير من الأحيان في الميدان، ولإحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان فحسب، بل أيضا، وهو الأهم، لكل شخص يعيش في ظل تلك الحالات. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي

أعرب عن خالص التهنئة للحائزين على جائزة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان.

خلال الأعوام العشرين الماضية، اكتسبنا بعض الخبرة التي يمكننا من خلالها من تقييم التقدم المحرز خلال العقود السابقة وتحدياتها، والأهم من ذلك، استخلاص بعض الاستنتاجات المهمة للمستقبل. ورغم التقدم المحرز، يجب أن نعترف بأن المدافعين عن حقوق الإنسان كثيرا ما يواجهون مواقف لا تعرقل عملهم فحسب، بل تعرض حياتهم لخطر جسيم أيضا. ومن غير المقبول أن المدافعين عن حقوق الإنسان في أجزاء كثيرة من العالم ما زالوا يواجهون مخاطر التعرض أو يتعرضون للتمييز أو التهديدات بالعنف وسوء المعاملة والاعتداء وحتى التجريم.

وما زالت سلوفينيا تشعر ببالغ القلق إزاء استمرار القيود المفروضة على الحيز المتاح للمجتمع المدني وقضايا الانتقام المبلغ عنها ضد الأفراد والجماعات. وتؤدي منظمات المجتمع المدني دورا لا غنى عنه في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وبالتالي، يتعين على الدول أن تكفل حيزا لعملها، بما في ذلك عن طريق تمكينها من التماس وتلقي التمويل. ومع أن الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان ليس صكا ملزما قانونا، فهو وثيقة تكرس جميع مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان ذات الصلة. وتلتزم الحكومة السلوفينية التعاون النشط والمفتوح مع المجتمع المدني. وتسهم هذه الشراكة بدرجة كبيرة في الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة المتبادلة. ومن المهم أن تضع الدول الآليات والمؤسسات لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. واسمحوا لي أن أذكر بعض الأمثلة الوطنية.

في عام ٢٠١١، أصبحت عاصمتنا، ليوبليانا، عضوا في شبكة المدن الدولية للاجئين، التي توفر المأوى للكتاب والفنانين المعرضين للخطر. وبغية تعزيز استقلالية وفعالية أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان، اعتمدت الجمعية الوطنية في أيلول/سبتمبر من العام الماضي تعديلا لتشريعاتنا الوطنية يسمح بإنشاء مركز لحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، وهو هيئة استشارية لأمين المظالم لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز الأمن القانوني. وتعمل وفقا لمبدأ الاستقلال المهني. وأخيرا، فقد بدأت هيئة المساواة الوطنية المستقلة لمكافحة التمييز عملها في كانون الثاني/يناير من العام الماضي.

وفي الختام، اسمحوا لي بتذكر جميع أولئك الأفراد الذين فقدوا حياتهم وهم يدافعون عن حقوق الإنسان ومستقبل أفضل خال من الخوف والتمييز والعنف للجميع. يجب ألا ننسى أبدا تضحيات أولئك الرجال والنساء الشجعان. فعملهم قد غير حياة الآلاف من الناس ويلهمنا لمواصلة الكفاح من أجل غد أفضل وأكثر سلما للجميع.

السيد غروت – سميث (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، إلى جانب النرويج والأرجنتين وإيطاليا، على تنظيم هذه الجلسة الهامة. أرحب ترحيبا خاصا بالاستماع إلى بيانات السيدة جيلاني والسيدة موغوي والسيدة سيمبيري جوكو. فهن وزملاؤهم المدافعون عن حقوق الإنسان شريان الحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان. وبدونهم، لن يكون للعمل الذي نقوم به في هذه القاعة نفس المفعول أو الوصول.

وفي ضوء ذلك، نرحب بالمدافعين عن حقوق الإنسان الذين تمكنوا من الانضمام إلينا هنا اليوم، سواء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو المنظمات غير الحكومية المعتمدة وغير المعتمدة. ونأسف لمعارضة مشاركتهم الكاملة من جانب بعض الدول الأعضاء. إن محاولات تقييد الأصوات التي هي في قلب هذا الحدث تثير القلق العميق. ونحن نستفيد استفادة هائلة عندما يكون أعضاء المجتمع المدني حاضرين، ويتحدثون في كثير من الأحيان، بصورة مباشرة، عن انتهاكات حقوق الإنسان، ويحملوننا كدول المسؤولية ويقترحون سبلا لحل القضايا.

إن إمكانية الوصول هذه أمر بالغ الأهمية لأولئك الذين يواجهون القيود المفروضة على الصعيد الوطني.

إننا نجتمع اليوم للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، وذلك على خلفية مقتل أكثر من ٣٠٠ من المدافعين عن حقوق الإنسان في هذا العام وحده، مع سجن العديد منهم أو تعذيبهم أو اضطهادهم بسبب العمل الذي يقومون به دفاعاً عن حقوق الآخرين. ولا يمكننا أن نواصل غضّ الطرف عن هذه الاعتداءات. إن المدافعين عن حقوق الإنسان يتعرضون للهجوم أكثر من أي وقت مضى. ولهذا السبب، من الأهمية بمكان أن نتخذ إجراء. وقد أنشأنا، من جانبنا، المبادئ التوجيهية للمملكة المتحدة المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان بغية تقديم الدعم لهم حيثما أمكننا ذلك، سواء في السرّ أو العلن، في جميع أنحاء العالم، والعمل معهم بشكل وثيق من أجل تحسين فهم التحديات التي يواجهونها.

وبصورة متزايدة، تتعرض حرية وسائط الإعلام للهجوم. ويضطلع الصحفيون بدور حيوي في تسليط الضوء على الإساءات والانتهاكات لحقوق الإنسان. وهذا هو السبب في أن وزير خارجية المملكة المتحدة يناصر مسألة حرية الصحافة وسلامة الصحفيين، وسنعزز العمل مع جميع البلدان التي تتشاطر تلك الشواغل. ويحتاج المدافعون عن حقوق الإنسان إلى دعمنا. وتشيد المملكة المتحدة بالعمل الهام الذي يقوم به المقرر الخاص فورست في تسليط الضوء على الانتهاكات التي ترتكب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. وقد شهدنا تقدماً كبيراً على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به. ولذلك أود أن أشجّع الزملاء هنا اليوم: فلنعمل معاً من أجل تأمين حدوث التغييرات الإيجابية المنصوص عليها في الإعلان. فهي تسمح للمدافعين عن حقوق الإنسان بالكفاح من أجل حقوق الإنسان وإفساح المجال للمجتمع المدني للعمل مع الحكومات، وتحديها عند الاقتضاء، دون خوف من الانتقام. فلنعمل على تهيئة بيئة يمكن أن تزدهر فيها الديمقراطية الكاملة. واليوم، نحيي المدافعين عن حقوق الإنسان في كل مكان. وبالنسبة لأولئك المدافعين عن حقوق الإنسان في القاعة اليوم، أود أن أقول إن المملكة المتحدة ستقف دائماً معهم.

السيد سانتوس مارابير (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): تشارك إسبانيا في الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً. ويعرب بلدي مرة أخرى عن امتنانه للعمل الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان والشجاعة التي غالباً ما يتعين عليهم إبداؤها.

وترى إسبانيا أن المجتمع المدني النشط عنصر أساسي من عناصر الديمقراطية الحقيقية. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن الإعلان المتعلّق بالمدافعين عن حقوق الإنسان يعني الاعتراف بهؤلاء الأفراد والمجموعات بوصفهم الجهات الفاعلة الأساسية في إعمال حقوق الإنسان. وللأسف، وبعد ٢٠ عاماً على اعتماد الإعلان، لم تتقلّص التهديدات التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان. فمقتل ٣ ٥٠٠ من المدافعين عن حقوق الإنسان منذ ذلك الحين، وفقاً للتقرير الأخير للمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان (انظر A/73/215)، هو أوضح دليل على أنه لا يزال هناك طريق طويل يتعين علينا أن نقطعه.

ورغم التقدم الذي أُحرز في السنوات الأخيرة في وضع الأطر القانونية اللازمة لحماي المدافعين عن حقوق الإنسان، هناك أيضاً تطورات مثيرة للقلق، مثل تزايد تجريمهم، وإغلاق الحيز المدني، والقيود المفروضة على حرية التعبير، والقواعد التي

تحظر عمل المنظمات غير الحكومية والحصول على الأموال، وحالة بعض الفئات من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعرضون بشكل خاص للاضطهاد، مثل المدافعات عن حقوق الإنسان والمدافعات عن البيئة.

إن تعزيز وحماية الأنشطة المشروعة للمدافعين عن حقوق الإنسان هي من بين أولويات السياسة الخارجية لإسبانيا في مجال حقوق الإنسان. ويتجلّى هذا الالتزام القوي أيضاً في اتخاذ إجراءات ملموسة. ومن بينها، نودّ أن نسلّط الضوء على أربع فئات: أولاً، الإشارة إلى حالة المدافعين عن حقوق الإنسان أثناء عملية الاستعراض الدوري الشامل؛ ثانياً، منح إعانات للأنشطة المتعلقة بالنشر ودعم العمل الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان؛ ثالثاً، عقد اجتماعات مع المدافعين عن حقوق الإنسان ورصد حالتهم من خلال سفاراتنا، وفقاً للمبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي؛ وأخيراً، دعم ولاية المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن لدى إسبانيا برنامجاً يتيح لبلدنا أن يستضيف بصورة مؤقتة المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر. ومنذ بدء نفاذ البرنامج، تمكن أكثر من ٣٠٠ من المدافعين عن حقوق الإنسان من الاستفادة منه.

وفي الختام، أود أن أكرر دعم إسبانيا القوي لأعمال هيئات الأمم المتحدة من أجل تعزيز وتنفيذ الإعلان الذي نحتفل به اليوم. وفي هذا الصدد، يمكن للجمعية أن تطمئن إلى أن إسبانيا لن تدّخر جهداً لكفالة أن تكون تلك الإجراءات – تمشياً مع التقرير المقدّم من الأمين العام في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة (A/73/230) – متينة وفعالة بصورة متزايدة.

السيد لوبير (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): بعد مرور عشرين عاماً على اعتماد الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، يظل هذا الإعلان نصا تأسيسيا تاريخيا، لأنه يؤكد الأهمية الحاسمة للأفراد والجماعات الذين يكرسون أنفسهم لتعزيز وإعمال حقوق الإنسان ويقرّ بها.

وترحب سويسرا بعقد هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى. ونود أن نؤكّد مجدداً على أن المجتمع المدني يسهم إسهاما كبيرا في عمل الأمم المتحدة ويقوم بدور بالغ الأهمية في عمل النظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة. ولذلك تعلق سويسرا أهمية خاصة على الإدماج والمشاركة النشطة للمجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية والمدافعون عن حقوق الإنسان، في مؤسسات الأمم المتحدة.

إن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان هي من أولويات سياستنا الخارجية في مجال حقوق الإنسان. وقدّمت سويسرا الدعم السياسي والمالي لمؤتمر القمة العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان الذي عقد في باريس في تشرين الأول/أكتوبر. وقد شاركنا بنشاط في المفاوضات المتعلقة بالقرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة. وتودّ سويسرا أن تغتنم هذه الفرصة لكي تُثني على جميع المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك بوجه خاص المحتجزين، على عملهم الرائع وشجاعتهم، ونؤكد لهم كذلك على دعمنا.

وعلى الرغم من التقدّم المحرز على الصعيد المتعدد الأطراف، بما في ذلك اعتماد الإعلان قبل ٢٠ عاماً، تشعر سويسرا بقلق عميق لأن المدافعين عن حقوق الإنسان لا يزالون بصورة متزايدة هدفاً للقمع والتخويف والتهديدات والهجمات. وفي هذا السياق، يكتسي الاعتراف بهم وحمايتهم أهمية قصوى. وبالنظر إلى أن السنة القادمة تصادف الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل والذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تودّ سويسرا أن تؤكد على الدور الإيجابي للنساء والأطفال الذين يبدون التزاماً بالدفاع عن حقوق الإنسان.

وتدعو سويسرا جميع الدول إلى ضمان بيئة آمنة وتمكينية للمدافعين عن حقوق الإنسان وكفالة قدرتهم على الاضطلاع بأنشطتهم، بما في ذلك من خلال المشاركة في الآليات الدولية، دون التعرض للانتقام.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشارك الآخرين في توجيه الشكر لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة، وفي التنويه بالمتكلمين اليوم على إسهاماتهم المستنيرة.

منذ اعتماد الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، قبل ٢٠ عاماً، وفّر هذا الإعلان إطاراً قانونياً هاماً للأفراد والجماعات للوقوف ضد الظلم، في حين نهض بحقوق الإنسان وعزز التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات المحلية والدولية.

كما يصادف عام ٢٠١٨ الذكرى السنوية السبعين لاثنين من الوثائق الهامة، وهما: اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذا معلم آخر نجدد فيه التزامنا بالتعاون لصالح الحوار والسلام والمصالحة ومضاعفة الجهود الجماعية دعما لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

وهما أيضا تذكير هام بالدور الحاسم لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي تهيئة بيئة عالمية يمارس فيها جميع الأشخاص حرياتهم الأساسية، بدون تمييز على أي أساس. ويكتسي هدف حماية حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية أهمية أكثر من أي وقت مضى. وتعد الانتهاكات المنهجية والخطيرة لحقوق الإنسان، واستخدام القوة والإكراه من أي نوع، والافتقار إلى الحماية الدولية من بين العوامل الرئيسية التي تغذي المزيد من الأخطار التي تهدد الحياة.

وأرمينيا ملتزمة التزاما قويا بتعزيز الوقاية، بما في ذلك منع التمييز القائم على الهوية، والفظائع الجماعية، وجريمة الإبادة الجماعية. ونود أن نسلط الضوء على الدور الهام الذي يضطلع به المدافعون عن حقوق الإنسان في العمل كآليات للوقاية وتحديد علامات الإنذار المبكر لتدهور أوضاع حقوق الإنسان على أرض الواقع. كما ندين بقوة جميع أشكال الهجمات والعنف والترهيب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين في مجال حقوق الإنسان، بمن في ذلك الصحفيين والمراسلين والعاملين في وسائط الإعلام.

وما برح تعزيز حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية في صميم التحول الديمقراطي الأساسي في أرمينيا، كما تجلى في الثورة المخملية السلمية التي حدثت في نيسان/أبريل وأيار/مايو من هذا العام. وفيما وصفه الأمين العام بأنه مثال رائع على الانتقال السلمي للسلطة، حيث يقف الشباب والنساء في أرمينيا في صدارة العملية الديمقراطية غير العنيفة، في ممارسة كاملة لما لهم من حقوق إنسان وحريات أساسية، على نحو ما أقر به مؤخرا أيضا في ملاحظات المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

ويعد تعزيز المشاركة الفعالة في الحياة المدنية بالنيابة عن جميع الفئات، بما في ذلك النساء والشباب، وتعزيز سيادة القانون واستقلال السلطة القضائية، ومكافحة الفساد، وتعزيز شروط المساواة والإنصاف للمشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في صميم التغييرات التحويلية في أرمينيا. إننا نسعى إلى ترجمة هذه الأولويات إلى إجراءات في خطتنا على الصعيد المحلي والدولي. ومن هذا المنطلق، قدمت أرمينيا ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢.

وتشمل الإصلاحات الجارية في منظومة الأمم المتحدة خطة الأمين العام الشاملة لإيلاء الأولوية للمنع مع اتباع نهج أكثر استباقية. وأرمينيا عازمة على مواصلة المساهمة في الجهود

المتعددة الأطراف من أجل النهوض بالبرامج التي يعزز بعضها البعض بشأن منع الانتهاكات الخطيرة وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

السيد دي سوتو (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): في هذه الذكرى السنوية العشرين للإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا، تؤكد دولة كولومبيا من جديد على التزامها بتعزيز عمل المدافعين عن حقوق الإنسان وحمايته. وتقر كولومبيا بأن الإعمال الكامل لحقوق الإنسان يتوقف على تعاون الدول والمجتمع الدولي، فضلا عن جميع الأفراد والجماعات الملتزمة بالدفاع عن هذه الحقوق.

إن الإعلان يقدم وصفا للأنشطة التي يضطلع بها المدافعون عن حقوق الإنسان وحقوقهم، وينص على أن واجب الدول أن توفر ضمانات للمدافعين عن حقوق الإنسان خلال الاضطلاع بأعمالهم، في حين يقع على عاتق المدافعين عن حقوق الإنسان من جهتهم التزام بالاضطلاع بأنشطتهم بشكل سلمي. كما ينص بوضوح على أن لكل فرد الحق – سواء بشخصه أو بالاشتراك مع غيره – في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها على الصعيدين الوطني والدولي والسعي لحمايتها وإعمالها. وبناء على ذلك، فإن الإعلان يقترح اتباع نهج واسع النطاق يمكن جميع الأفراد من أن يصبحوا مدافعين محتملين عن حقوق الإنسان.

وتعترف كولومبيا بالعمل الذي يضطلع به المدافعون عن حقوق الإنسان في تعزيز وجود دولة ديمقراطية. وفي هذا الصدد، ندين بشدة الهجمات والاتهامات التي تعرض حياة المدافعين عن حقوق الإنسان وسلامتهم للخطر. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، استمر تطوير أحكام الإعلان، من خلال إشراك الجهات الفاعلة من غير الدول في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، على سبيل المثال. ومن الضروري أن نواصل العمل لكفالة عدم وصم عمل المدافعين عن حقوق الإنسان.

ومن الضروري أيضا أن نزيد الحوار الاجتماعي ونعزز آليات الوقاية. ويمكن لأمثلة مثل تلك التي ما برحنا ننفذها في كولومبيا، بما فيها نظام الوقاية والإنذار المبكر الجديد، الذي يتيح لمختلف مؤسسات الدولة أن تنسق إجراءاتها من أجل منع الأعمال التي تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان للخطر بسبب عملهم، أن تعمل بمثابة ممارسات جيدة ودروس مستفادة لأجزاء أخرى من العالم التي تواجه تهديدات مماثلة.

ويجب أن نواصل مضاعفة جهودنا الرامية إلى تسريع وتيرة إحراز التقدم في حماية أعمال الذين كرسوا أنفسهم للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها بغية جعل مضمون الإعلان الذي نحتفل به اليوم حقيقة واقعة.

السيد كورمان (بلجيكا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد جمعنا شهر كانون الأول/ديسمبر هذا في عدة مناسبات لإحياء ذكرى يومين تاريخيين، هما: الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الأسبوع الماضي، والذكرى السنوية العشرين للإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا اليوم. إن كلتا الوثيقتين ترمزان للخطوات الأساسية في وضع إطار لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، ونثني على الرجال والنساء العاملين كل يوم لتحويل تلك الإعلانات إلى حقيقة واقعة.

وتعترف بلجيكا بالدور الحاسم للمدافعين عن حقوق الإنسان. إنهم حلفاء شجعان ولا غنى عنهم وغالبا ما يكونوا ملهمين عندما يتعلق الأمر بتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها في جميع أنحاء العالم. وعلى نحو ما قال الأمين العام في وقت سابق اليوم، من المهم الاعتراف بالتزام هؤلاء الأفراد بإسماع

صوت من لا صوت لهم، وتسليط الضوء على الزوايا المظلمة من العالم.

ونحيي هؤلاء الأفراد الشجعان الذين غالبا ما ينطوي عملهم على مخاطر. إن الحيز المتاح للمجتمع المدني يتقلص في العديد من البلدان. وكثيرا ما يتم إسكات الأصوات الناقدة. ويتعرض عدد متزايد من المدافعين عن حقوق الإنسان للضغط، والعديد منهم يواجه اعتداءات وتهديدات ومضايقات وانعدام للأمن. ففي العامين الماضيين، وفقا لما ذكره المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان (انظر A/73/215)، قتل أكثر من ١ ٠٠٠ شخص من المدافعين عن حقوق الإنسان. دعونا نفكر في ذلك للحظة – أكثر من ١ ٠٠٠ شخص يقتلون بسبب الدفاع عن حقوق الإنسان المنصوص عليها في إحدى أهم وثائق الأمم المتحدة. وينبغي محاسبة مرتكبي هذه الجرائم. وينبغي لنا، كحكومات، الوفاء بمسؤوليتنا الجماعية عن الدفاع عن حقوق الإنسان، وبالتالي تهيئة بيئة آمنة ومواتية لمنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.

ويود بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشيد بالعمل الذي يقوم به السيد ميشيل فورست، مسؤول التنسيق التابع لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأعمال الانتقامية والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان. ولذلك ستواصل بلجيكا المشاركة، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي، في الجهود المبذولة على جميع المستويات من أجل تحسين الدعم المقدم لمجتمع المدافعين عن حقوق الإنسان المتنوع.

السيد الخليل (الجمهورية العربية السورية): يصادف العام الجاري الذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي مثل اعتماده، ومن ثم رفده بالصكوك الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، خطوة هامة على درب الارتقاء بحقوق الإنسان وحمايتها، ونجاحا للأمم المتحدة التي آلت على نفسها إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب. لكن السؤال الذي يفرض نفسه علينا جميعا هو: هل نجحنا في تحقيق هذا الهدف، أم اكتفينا بإعداد الصكوك؟ إن هذه الذكرى تتيح لنا إلقاء نظرة على حالة حقوق الإنسان بشكل عام.

وأول ما يتبدى لنا هو وجود الكثير من الصكوك والآليات ذات الصلة. وإن تلك الصكوك والآليات قد أضحت للأسف أداة بيد دولة معينة ترفعها كسيف مسلط على دول بعينها متى شاءت. وبتنا نرى حكومات دول ترفع شعارات حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون من جهة، وتشن في الوقت ذاته عدوانا وراء آخر على دول ذات سيادة أعضاء في هذه المنظمة بذرائع شتى وتفرض تدابير قسرية أحادية الجانب لتقتل مئات الآلاف من المدنيين وتشرد الملايين غيرهم لخدمة مصالحها الضيقة وأطماعها الاستعمارية وضمان استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة وممارساته الإجرامية بحق أهلها.

وبتنا نرى حكومات دول تدعم الإرهاب وتنشر الفكر الإرهابي المتطرف وتنتهك حقوق الإنسان، لكنها تحظى بالتقدير والإشادة من بعض كبار الموظفين في هذه المنظمة الدولية لدورها في مكافحة الإرهاب ونشر التآلف بين الحضارات. وهذا طبعا نتيجة لما تملكه تلك الدول من بترودولارات ودفعها لرشى فاضحة. لا بل، إن دولا تطالب بالمساءلة والعدالة وهي تضع يدها بيد القتلة وتثني على جرائمهم. لقد أضحت القيم النبيلة وحقوق الإنسان مجرد أدوات لألاعيب سياسية وللتغطية على انتهاكات جسيمة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فشهد التعامل مع قضايا حقوق الإنسان تسيسا فاضحا وانتقائية بالغة ومساومات رخيصة.

يجدد وفد بلدي ضرورة التزام المفوض السامي لحقوق الإنسان بالولاية المناطة به من قبل الجمعية العامة، واحترام وحدة وسيادة الدول الأعضاء وعدم تسييس قضايا حقوق الإنسان لتكون ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول. وكنا نتمنى أن يرصد مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان الانتهاكات

الفظيعة لحقوق الإنسان التي يرتكبها تنظيما داعش وجبهة النصرة الإرهابيان في بلدي، وكذلك التركيز على رفع الإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على أطفال ونساء سورية ورصد انتهاكات الكيان الإسرائيلي الغاشم ضد مواطنينا في الجولان السوري المحتل وفلسطين العربية.

لقد أصدرت ما تُسمى المحكمة العليا لسلطات الاحتلال الإسرائيلي في ٩ تشرين الأول/أكتوبر العام الجاري حكما يدعو للسخرية بموافقتها على قرار محكمة الجليل يؤيد حكمها بالسجن لمدة ١١ عاما بحق عميد الأسرى السوريين والعرب في سجون الاحتلال، المناضل الأسير صدقي المقت، وهو من أبناء مجدل شمس في الجولان السوري المحتل، والذي أعادت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقاله بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٥ بعد أن كانت قد سجنته لمدة تزيد على ٢٧ عاما قضاها في غياهب معتقلات الاحتلال دون أي مبرر قانوني أو أخلاقي.

أخيرا، تطالب سورية كلا من الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وإنفاذ القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بالعمل على حمل السلطات الإسرائيلية على إطلاق سراح الأسير المقت فورا ودون أي قيد أو شرط لأن القرار الإسرائيلي الجائر يتناقض بشكل صارخ مع حقوق السوريين تحت الاحتلال الإسرائيلي ومع مبدأ العدالة التي يكفلها القانون الدولي في كل مكان وزمان، وكذلك إطلاق سراح جميع مواطني الجمهورية العربية السورية المعتقلين في سجون ومعتقلات الاحتلال.

السيد غارسيا باس إي مينيو (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): تود إكوادور أن تشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد ”الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً“. لقد مضت ٢٠ سنة على اعتماد ذلك الإعلان الهام (انظر A/53/PV.85) الذي مثل معلما بارزا بالنسبة للأمم المتحدة فيما يتعلق بأنشطة الذين يمتهنون بشكل أساسي الدفاع عن حقوق الإنسان. وتبين الطريقة التي تطورت بها هذه المسألة أيضا أنه لا تزال هناك تحديات تتطلب اهتمامنا واستجابتنا، على أمل تطبيق الأحكام المنصوص عليها في الإعلان على النحو الواجب.

وتمشيا مع الإعلان الذي يروج بشكل صريح للدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها، بذلت إكوادور جهود كبيرة في العقود الأخيرة لكفالة أن تجسد أنظمتها الوطنية بالكامل قدر الإمكان أحكام المعايير الواردة في الإعلان، الذي تتماشى العديد من جوانبه مع الاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها إكوادور. وعلى الصعيد الدولي، تجسد التزام إكوادور بحقوق الإنسان في تصديقها على جميع الاتفاقيات الدولية الأساسية ذات الصلة، المنشأة من خلال المعاهدات ذات الصلة. وفي أيلول/سبتمبر، أصبحت إكوادور خامس بلد في العالم يصدق على الصكوك الأساسية للأمم المتحدة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، وعددها ١٨ صكا. وامتد ذلك الالتزام الوطني من التصديق على الاتفاقيات إلى تنفيذها من خلال وضع السياسات العامة وتعزيز المؤسسات الخاصة التي تكفل معاملة البشر بوصفهم أصحاب حقوق طوال حياتهم.

وتؤكد إكوادور التزامها بالتعاون المفتوح مع آليات المنظومة العالمية لحقوق الإنسان وإجراءاتها الخاصة. ونؤكد من جديد التزامنا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان ونعمل حاليا لإعداد مشروع صك دولي ملزم قانونا يستخدم القانون الدولي لحقوق الإنسان لتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من المؤسسات التجارية، وكذلك مشروع بروتوكول اختياري، يركز كلاهما على ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

إن التنمية، إلى جانب كونها حقا في حد ذاتها، تشكل أيضا أحد الشروط الهامة لتعزيز وضمان حقوق الإنسان وحمايتها ولمساعدة الذين يدافعون عنها. ولا يمكن أن يكون هناك أي ضمانات لحقوق الإنسان إن لم نتمكن من القضاء على الفقر والتغلب على عدم المساواة. وبهذه المناسبة للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أود أن أقتبس كلمات لإليانور روزفلت، التي قالت إن حقوق الإنسان تبدأ في

> ”الأماكن التي يسعى فيها كل رجل وامرأة وطفل من أجل المساواة في العدالة وتكافؤ الفرص والمساواة في الكرامة دون تمييز. وما لم يكن لهذه الحقوق معنى هناك، فليس لها معنى يُذكر في أي مكان آخر“.

السيدة المنصوري (تونس) (*تكلمت بالإنكليزية*): اليوم، إذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية العشرين لاعتماد ”الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً“، يجب علينا أن نفكر مليا في هذين الصكين التاريخيين بوصفهما تجسيدا للصلة بين تحقيق السلام والتنمية والتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

لقد استهدف الإعلان المعتمد بالإجماع قبل ٢٠ عاما (انظر A/53/PV.85) وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في صميم تنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإرساء معايير دولية دنيا لحماية الأفراد والجماعات والمنظمات التي تسعى إلى إعمال جميع حقوق الإنسان للناس كافة. والمدافعون عن حقوق الإنسان هم بلا شك الشركاء الأساسيون للدول في حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. فهم يعملون على ضمان السلام والعدالة والمساواة. وهم صوت من لا صوت لهم. وهم ينشرون مواد تثقيفية في مجال حقوق الإنسان ويساعدون الحكومات على الوفاء بالتزاماتها ومساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. وحيث أن عملهم بالغ الأهمية لإحرازنا تقدم بشكل جماعي، يجب أن يكون بوسع المدافعين عن حقوق الإنسان العمل بحرية ودون أي تدخل أو تخويف أو انتقام أو قيود لا داع لها. ويجب أن نكثف جهودنا لتهيئة بيئة آمنة ومؤاتية لهم جميعا، بما في ذلك من خلال توفير ما يكفيهم من المنابر للعمل والانخراط مع مختلف الجهات الفاعلة وعن طريق إتاحة إمكانية استخدام أدوات الاتصال لهم دون معوقات، بما في ذلك في الأمم المتحدة ومعها.

وتقف تونس اليوم مثالا حيا على التغيير الحقيقي الذي يمكن أن يحققه المدافعون عن حقوق الإنسان في العالم.

لقد طالب المواطنون التونسيون في عام ٢٠١١ بمقدار أكبر من العدل وبحيز أوسع من الحرية. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت الشراكة مع المجتمع المدني تشكل جزءا أساسيا من سياستنا وبرامجنا لبناء الديمقراطية وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، التي نعتبرها جهات متعددة من أصحاب المصلحة وذات مسعى شامل. انطلاقا من روح دستورنا الجديد، نحن عازمون على مواصلة بذل جهودنا الرامية إلى تحقيق الأداء الجيد لنظام حقوق الإنسان الوطنية وتعزيز بيئة آمنة مؤاتية لجميع العاملين في الدفاع عن حقوق الإنسان وصونها، والإسهام في تحقيق السلام والتنمية المستدامة. نحن أيضا ملتزمون التزاما تاما بجميع مبادرات الأمم المتحدة في هذا الصدد، ومواصلة تقديم الدعم القوي للمكلفين بولايات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة وصكوكهما وقراراتهما المتعلقة بالمدافعين عن مجال حقوق الإنسان، وحماية الصحفيين، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التجمع، وحرية التعبير على الإنترنت.

يمثل اليوم مناسبة للإعراب عن العرفان والتقدير لمساهمات المدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل تحقيق السلام والتوصل إلى توافق في الآراء. فكثيرا

ما يقومون بذلك في مجال المجتمع المدني الآخذ في الانكماش وفي ظل تهديدات كبيرة وشدائد وأعمال الانتقامية. ومن المؤسف أنه بعد ٢٠ عاما من اعتماد الإعلان بالإجماع، لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان يتعرضون للهجمات وأعمال العنف التي تتعرض لها كثيرا المرأة، والعديد منها أعمال قاتلة. ينبغي لنا اليوم أن نستمع إلى أصواتهم، بحيث لا يغيب عن أذهاننا ما قاله بكل بلاغة الراحل كوفي عنان،

”عندما تنتهك حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، تتعرض جميع حقوقنا للخطر ونصبح جميعنا أقل أمنا.“

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد أيرلندا البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ويسرنا أن نشارك اليوم في الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا.

إن أيرلندا تحيي شجاعة المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، ليس اليوم فحسب، بل كل يوم. نأمل أن نشعر بأننا قمنا بدور كبير في تعزيز وحماية الأشخاص الذين يواجهون الاضطهاد بسبب دفاعهم عن حقوق الآخرين، وأعني المدافعين عن حقوق الإنسان. إن التزام أيرلندا بهذه المسألة يقع في صميم سياستنا الخارجية وهو مترسخ فيها بقوة منذ إنشاء دولتنا قبل ١٠٠ عام تقريبا. هذا جزء من هويتنا وما نمثله. إننا نعمل جاهدين هنا في الأمم المتحدة لتهيئة بيئة آمنة ومؤاتية للمجتمع المدني وحمايتها وصونها، ويرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بأولوياتنا الثابتة منذ وقت طويل لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان.

يؤدي المدافعون عن حقوق الإنسان دور حيويا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. أعتقد أن مأساتنا المشتركة في السنوات الأخيرة أنّ المدافعين عن حقوق الإنسان تعرضوا للمزيد من الضغط في العشرات من البلدان سواء أكانت من الدول أو من الجهات الفاعلة غير الرسمية. إنهم يتعرضون للمضايقة والترهيب والاعتقال التعسفي والهجمات العنيفة. لقد أصبحت قدرتهم على تعزيز حقوق الإنسان محدودة بسبب القيود الجديدة المفروضة على منظمات المجتمع المدني والصحافة. وفي كثير من الأحيان، تتعرض دائرتهم المباشرة للاضطهاد، بما في ذلك الأسر والأصدقاء والزملاء. بمنتهى البساطة هذا أمر غير مقبول. من دواعي فخرنا الشديد أن نشهد اليوم أن الأمم المتحدة تعترف اليوم بمؤسسة المدافعين عن الخط الأمامي، وهي منظمة أنشأتها امرأة أيرلندية ومقرها في دبلن. أما وقد منحت تلك المؤسسة، من بين الفائزين الأربعة بجائزة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان لعام ٢٠١٨، فمن الجدير تسليط الضوء على عملها وعمل الآخرين.

بصفتي رئيسة اللجنة المعنية بوضع المرأة، سرني أيما سرور أن ألاحظ أن الأمين العام قد وقف في الاحتفال صباح هذا اليوم إلى جانب ست نساء، الفائزات الأربع بالجوائز، وأنتِ، سيدتي الرئيسة، والسيدة ميشيل باشليه، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. إنّ المرأة تقوم بدور مهم في الدفاع عن حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وتعمل مؤسسة المدافعين عن الخط الأمامي الأيرلندية على تعزيز حقوق المدافعين في أخطر بقاع العالم وأصعبها. نحن نؤمن بأن جائزة اليوم لا تقدر فقط العمل الحيوي الذي تقوم به مؤسسة المدافعين عن الخط الأمامي فحسب، بل تقدر عمل جميع المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر، الذين يكافحون في كل ساعة من كل يوم من أجل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعرضون للخطر في مجتمعاتهم المحلية. هؤلاء الناس مصدر إلهام لنا. وأعتقد أنهم يجسدون أفضل ما لدينا.

في الأسبوع الماضي، وفي يوم حقوق الإنسان، وبمناسبة الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

أعلن سيمون كوفني، نائب رئيس وزراء أيرلندا ووزير الخارجية والتجارة، عن الخطط الرامية إلى إقامة النصب التذكاري للمدافعين عن حقوق الإنسان، الذي ستتولى مهمة بنائه وزارة الخارجية ومؤسسة المدافعين عن الخط الأمامي. وسيقام النصب التذكاري في حديقة أيرلندا التابعة لوزارة الخارجية الواقعة في قلب دبلن لإحياء ذكرى حوالي ٣ ٥٠٠ من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين قتلوا منذ عام ١٩٩٨ لمجرد أنهم وقفوا دفاعا عن حقوق الآخرين. وهذا النصب التذكاري ضروري لأنه تذكير قوا بالظروف الخطيرة التي يعمل فيها المدافعون عن حقوق الإنسان والاتجاه العالمي المثير للقلق المتمثل في تزايد التهديدات والمضايقات والاعتداءات التي يتعرضون لها. وبوصفنا دولا، علينا التزام أخلاقي وسياسي للتصدي لذلك، ومواصلة تهيئة بيئة مؤاتية يستطيع المدافعون عن حقوق الإنسان العمل فيها، من دون تهديدات، بيئة خالية من انعدام الأمن. نحن نؤمن بأن هذا أقل ما يمكن أن نفعله.

السيدة أغلادز (جورجيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرنا أن نشارك في احتفال اليوم بالذكرى العشرين لاعتماد الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن المدافعين عن حقوق الإنسان يقومون بدور حيوي في المجتمعات الديمقراطية. فمشاركة الأفراد والجماعات والمنظمات على نحو فعال أمر أساسي لمواصلة التقدم نحو إعمال حقوق الإنسان الدولية.

إن جورجيا ملتزمة بضمان البيئة المؤاتية التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني بحرية، وتعزز حماية حقوق الإنسان في البلد. فإلى جانب التشريعات التي تكفل جميع الضمانات اللازمة لمنظمات المجتمع المدني، نحرص أيضا على وضع الخطوات العملية اللازمة. وفي هذا السياق، أود أن أبرز المثال المتعلق بمشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار. هناك عدد كبير من منظمات المجتمع المدني والخبراء المستقلين يشاركون بنشاط في وضع استراتيجيتنا الوطنية لحقوق الإنسان وخطة العمل الحكومية الوطنية بشأن حقوق الإنسان ذات الصلة. إن مشاركة منظمات المجتمع المدني مكفولة في جميع مراحل عملية وضع السياسات، من التنمية إلى الرصد والتقييم.

نشدد على أهمية تعزيز دور المنظمات غير الحكومية وحماية الحيز المخصص للمجتمع المدني وذلك لضمان الاستماع إلى أصواتها. وأود أيضا أن أشدد على الدور المهم الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. إنّ المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في جورجيا، التي هي بمثابة مكتب أمين المظالم، مؤسسة دستورية تشرف على حماية حقوق الإنسان والحريات في جورجيا، وتحدد انتهاكات حقوق الإنسان وتسهم في استعادة الحقوق والحريات المنتهكة.

من المؤسف أن المدافعين عن حقوق الإنسان ما زالوا يواجهون العديد من التحديات وكثيرا ما يتعرضون لأعمال انتقامية. تضم جورجيا صوتها إلى النداء الصادر عن المجتمع الدولي من أجل وقف هذه الأعمال الانتقامية فورا. ثمة حاجة ماسة إلى أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع ترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان والانتقام منهم، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتوفير سُبل الانتصاف الملائمة فيما يخص جميع أعمال الترهيب والانتقام. هذا التحدي يزداد شدة بصورة خاصة في الأقاليم التي لا تسنح فيها الفرصة للدول ذات السيادة ممارسة الرقابة الفعالة، مثل منطقتي أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا التي تحتلهما روسيا، حيث يتعرض فيهما المدافعون عن حقوق الإنسان للاضطهاد وتكميم الأفواه بسبب انتقاداتهم. وقضية الناشط المدني تامرا ميراكشفلي آخر الأمثلة التي تبعث على الجزع في هذا الصدد.

ختاما، أود أن أؤكد من جديد التزام جورجيا بضمان التمتع الكامل والمتساوي بجميع الحقوق والحريات الأساسية، وأشدد على أهمية تعزيز المدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم.

السيد بيريرا (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن سري لانكا، بوصفها أحد مقدمي القرار ٢٤٧/٧٢، المعنون ”الذكرى السنوية العشرون للإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، وتعزيز ذلك الإعلان“، تعرب عن سعادتها لانعقاد هذه الجلسة المهمة هذا العام، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونود الإعراب عن خالص تقديرنا للرئيسة، وللنرويج، المقدم الرئيسي للقرار، ولمقدمي مشروع القرار الرئيسيين الآخرين، على هذه المبادرة.

إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عمل جار وقيد التنفيذ. وما من دولة لا تواجه التحديات، وما من أمه بلغت درجة الكمال. فحماية حقوق الإنسان ليست بالشيء الذي يمكن تحقيقه بين عشية وضحاها حتى مع توفر أصدق الالتزامات وأوطد أوجه العزم. ولكن على الرغم من التحديات، من واجبنا ومسؤوليتنا الأكيدان السعي إلى تعزيز وحماية واحترام حقوق الإنسان للجميع. يشكل الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، وتعزيز ذلك الإعلان، إطارا أساسيا ودليلا للإجراءات في جهودنا الجماعية الرامية إلى التصدي لمختلف التحديات التي ظهرت في العصر الحديث، بما في ذلك العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

والمدافعون عن حقوق الإنسان شركاء أساسيون في جهودنا الجماعية الرامية إلى التعبير عن التزاماتنا المتعلقة بحقوق الإنسان. وتتبع سري لانكا سياسة المشاركة والحوار البناءين في جهودها الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأود أن أذكر، على وجه الخصوص، تعاوننا المستمر والوثيق مع آليات حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وخلال السنوات الثلاث الماضية، قامت ثمان من الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك فريقان عاملان، بزيارات إلى سري لانكا بناء على دعوتنا. وخلال الزيارات، وفرت سري لانكا إمكانية وصول غير مقيد وتعاونت بكل الطرق، مما مكن المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة من الاضطلاع بولاياتهم خلال زياراتهم. وفي تعاملنا مع هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، اتبعنا نهجا منفتحا وشاملا ومنطلقا من القاعدة، ومؤلفا من المشاورات والتعاون مع أصحاب المصلحة ليس داخل الحكومة فحسب، بل أيضا مع منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سري لانكا.

وقد عززت سري لانكا استقلال لجنة حقوق الإنسان فيها في أعقاب قيامنا بسن التعديل التاسع عشر لدستورنا. ويسعد سري لانكا أن التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قد أعاد اعتماد اللجنة في أيار/مايو من هذا العام ومنحها مركزا وفقا لمبادئ باريس. ومنذ عام ٢٠١٥، اتخذت سري لانكا تدابير بعيدة المدى من أجل تعزيز دور البرلمان، وأعادت تشكيل اللجان المستقلة، لكفالة استقلال القضاء وتعزيز المجتمع المدني. وبوصفنا دولة مكرسة للديمقراطية وسيادة القانون، فإننا نجني اليوم ثمار هذه التدابير الملموسة إذ تبدي مؤسساتنا الوطنية شعورا عميقا بالنزاهة والقدرة على الصمود في مواجهة تحديات لم يسبق لها مثيل.

وبدون عمل سيادة القانون بالترادف مع استقلال الجهاز القضائي لا يمكن النهوض بالسلام أو التنمية أو حقوق الإنسان. وفي السنوات القليلة الماضية، أعادت سري لانكا بناء مؤسساتها المستقلة، مذكية الإحساس بالثقة في نفوس أبناء شعبها الذين ستتم في نهاية المطاف حماية حقوق الإنسان لديهم وحرياتهم الأساسية من جانب المؤسسات الوطنية المستقلة التي

ستدعم سيادة القانون. وتمكين المؤسسات الوطنية عن طريق تأمين الشعور بالاستقلالية والنزاهة هو الضمانة النهائية لكفالة حقوق ومسؤوليات الأفراد والجماعات والتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا. ولا يمكن المبالغة في الأهمية البالغة لدور المجتمع المدني، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان، في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مواجهة التحديات الراهنة.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية العشرين لإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، فقد حان الوقت للتفكير في ما حققناه على مر السنين، على الصعيدين الوطني والدولي، والعمل على تعزيز المؤسسات التي ستساعدنا على التغلب على التحديات وتحقيق الهدف المتمثل في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع المعترف بها عالميا. وهذا هو أفضل ما بوسعنا تقديمه من إشادة بالمدافعين عن حقوق الإنسان، الذين جاد الكثير منهم بأرواحهم في سبيل حماية حقوق الإنسان.

السيد دافيدسن (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تتشرف جنوب أفريقيا أن تشارك في هذه المناسبة احتفالا بالإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، الذي يشار إليها عموما بالإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان. وتتزامن هذه المناسبة، جنبا إلى جنب مع الذكرى السنوية السبعين لإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومع الذكرى المئوية لنيلسون مانديلا وألبرتينا سيسولو. لقد دافع هذان الشخصان اللذان كانا أيقونتين من أيقونات جنوب أفريقيا عن حقوق الإنسان في الوطن وفي القارة الأفريقية وفي العالم – وكانا مدافعين عن حقوق الإنسان من أبناء بلدنا، وكانا مؤمنين إيمانا راسخا بسيادة المساواة والحرية والكرامة الإنسانية، استنادا إلى المبدأ الأساسي المتمثل في عدم التمييز. كما دافعا بقوة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

إن جنوب أفريقيا تقدر الإسهامات والتضحيات التي قدمها الأفراد والجماعات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية في المساعدة على تحرير بلدنا. ونحن هنا اليوم، مع أخذ ذلك في الاعتبار، للاحتفال بالذكرى السنوية لهذا الإعلان وما يمثله. وتستند المبادئ والقيم الأساسية التي يقوم عليها دستور جنوب أفريقيا لعام ١٩٤٨ إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتجسد التزامنا بهذا الإعلان والإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان. ولا تزال الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان مهمة بالنسبة لبلدنا، واستضافت جنوب أفريقيا في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، جنوب أفريقيا مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الموقع التاريخي لديمقراطيتنا الدستورية (Constitutional Hill)، للاحتفال بالمناسبة الخاصة، حيث صادفت أيضا الذكرى المئوية لأيقونتين من أيقونات بلدنا. والذكرى السنوية العشرين لدستور جنوب أفريقيا. وفي تلك المناسبة، أعاد رئيس جنوب أفريقيا الإعراب عن التزام بلدنا بقيم ومبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

تفخر جنوب أفريقيا بجهودها الرامية إلى العمل باستمرار لبناء عالم خال من الاضطهاد والتمييز، حيث يستطيع الجميع أن يعيشوا متمتعين بالمساواة والكرامة، وبدون خوف وعوز. ويستند هذا الإعلان إلى مجموعة من الحقوق والمسؤوليات التي يجب أن يحترمها الجميع، بما في ذلك الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، الذين يقع على عاتقهم واجب ومسؤولية توفير الدعم والحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في جميع المجالات. واليوم، كثيرا ما نشهد تزايد التهديدات والتجريم واستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن في ذلك الذين

يدافعون عن أراضي أسلافهم. وتؤدي هذه الجهات الفاعلة دورا هاما في ضمان التمتع العملي بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. وفي هذا الصدد، تواصل جنوب أفريقيا الدعوة إلى مساءلة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية عن انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق حيث تزاول أنشطتها التجارية. وبدون الأشخاص الراغبين في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإخضاع الجناة للمساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات، فسوف نخذل أشد الأشخاص ضعفا وتهميشا. ومن المهم الاعتراف بأننا جميعا لدينا دور نقوم به كمدافعين عن حقوق الإنسان في ضمان إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتمتع الجميع بها دون تمييز.

وفي الختام، في هذا اليوم من عام ١٩٩٨، اعتمدت الجمعية العامة الإعلان بتوافق الآراء. ومن ثم، فإنه يمثل التزاما من جانب جميع الدول الأعضاء بتنفيذه الفعال، على الصعيدين الوطني والدولي. تؤمن جنوب أفريقيا إيمانا راسخا بأن هذه الذكرى السنوية تتيح لنا فرصة لتقييم الكيفية التي تقوم بها هذه الالتزامات المنصوص عليها في الإعلان بتوجيهنا والاستمرار في توجيهنا إذ نواجه مشاهد وتحديات عالمية متغيرة. وتظل حقوق الإنسان والحريات الأساسية غير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتداخلة، ويجب تعزيزها وحمايتها للجميع كي يتمتعوا بها دون تحيز.

ولذلك، يتعين علينا، بوصفنا جهات فاعلة من الدول ومن غير الدول، أن نجعل هذا ممكنًا فعليا.

السيد إغليسياس موري (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): إنه لشرف لشيلي أن تشارك في هذا الاحتفال بذكرى اعتماد ”الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا“ (الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان)، الذي اعتُمد قبل ٢٠ عاما. ونرحب بشكل خاص بحضور السيدة ميشيل باشليه، المفوضة السامية لحقوق الإنسان والرئيسة السابقة لشيلي، وكذلك وزيرة خارجية النرويج والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، وفي المقام الأول بحضور ممثلي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين نحتفي بهم اليوم.

اعتمد المجتمع الدولي، من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نصًا تاريخيًا يوجه ويشكل عمل المجتمعات عبر إيجاد توليفة حضارية. وعلى مدى السنوات السبعين الماضية، زادت وتحسنت آليات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولكن للأسف، انتشرت الانتهاكات الخطيرة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان بنفس الدرجة في أنحاء مختلفة من العالم، لا سيما في شكل تهديدات لعمل أولئك الذين يكرسون حياتهم للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. واليوم، وبعد مرور ٢٠ سنة على اعتماد الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان، يجب علينا أن نعيد تأكيد شرعيته وضرورته، وكذلك تعزيز مفهوم الدفاع عن حقوق الإنسان كحق في حد ذاته.

وتؤكد شيلي، بصفتها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، الإسهام الأساسي للمدافعين عن حقوق الإنسان في عمل آليات المجلس وهيئات المعاهدات. ونظرا لهذا الإسهام، وفي مواجهة الاتجاهات العالمية المثيرة للقلق ضد حقوق الإنسان، فإن المدافعين عنها هم الأهداف الأولى، والذين غالباً ما يتعرضون للعنف والتهديد والانتقام وأحياناً للاحتجاز التعسفي أو الإعدام خارج نطاق القضاء. ويشكل العمل النبيل المتمثل في الدفاع عن حقوق الآخرين معلما بارزا للإنسانية وينبغي لنا كمجتمع دولي الاحتفاء به وحمايته.

وقد تقدمت منظومة الأمم المتحدة، شيئا فشيئا. وأنشأت ولاية المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان وأنشأت مركز تنسيق للأمم المتحدة بشأن الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وهي وظيفة يشغلها الآن السيد أندرو غيلمور، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان.

وسندعم عمله بنشاط وبثقة. ونشيد بتلك المبادرات، ولكن من دون إرادة الدول، لا يمكننا ضمان الحماية.

في الختام، نأمل أن يكون هذا الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان فرصة لإعادة تأكيد الالتزام الدولي بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وضمان بيئة تمكنهم من متابعة أنشطتهم بحرية من دون تدخل أو تخويف أو تهديدات أو أعمال انتقامية أو قيود غير مبررة. وأؤكد مرة أخرى أن أي حجة تقوض احترام حقوق الإنسان والمدافعين عنها ومنظمات المجتمع المدني هي حجة واهية.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن المدافعين عن حقوق الإنسان من بين أشجع الناس في مجتمعاتنا. فهم يقاومون الظلم ويطلبون التغيير ويساعدون المحتاجين. ويواجه المدافعون عن حقوق الإنسان تهديدات خطيرة في جميع أنحاء العالم. وقد تقلص الحيز المتاح لهم خلال العقد الماضي. وتواجههم بشكل متزايد أعمال عنف أو تهديدات بالعنف وأعمال تخويف، وكذلك قوانين قمعية تهدف إلى تقويض عملهم. وإننا نشعر بالفزع إزاء أعمال العنف والقمع المرتكبة ضد الصحفيين أو المحامين أو الناشطين على شبكة الإنترنت أو أبناء الشعوب الأصلية أوالأقليات العرقية، مثل الإيغور، والناشطين المدافعين عن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأولئك الذين يدافعون عن حرية الضمير أو يكافحون من أجل حقوق المرأة.

وفي سورية، يتعرض ذوو الخوذ البيض للهجوم لأنهم يخاطرون بحياتهم وينقذون الآخرين عن طريق إجلاء المدنيين من المناطق الخطرة وإنقاذ النساء والأطفال في أعقاب التفجيرات الشديدة. وفي ميانمار، لا يزال صحفيا وكالة رويترز، وا لون وكياو سوي أوو، في السجن بسبب عملهما المتعلق بالتحقيق في مقتل عشرة رجال وفتيان من مسلمي الروهينغيا على أيدي قوات الأمن. وفي العديد من البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، يناضل الناشطون في مجال حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين من أجل حقوق متساوية وضد التمييز اليومي الذي يواجهونه. وأتيحت لنا مؤخرًا فرصة للقاء بعضهم في البعثة الألمانية خلال أسبوع الدعوة للدفاع عن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وتواجه المدافعات عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم مخاطر جنسانية خاصة. وهن لا يتعرضن للتهديد بسبب عملهن كمدافعات عن حقوق الإنسان فحسب، بل يتعرضن أيضًا للعنف الجنسي والجنساني، وغالبًا ما يتعرضن للتهميش. ولذلك، يتعين أن نركز بشكل خاص على حماية وتمكين المدافعات عن حقوق الإنسان وإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد النساء وجميع المدافعات عن حقوق الإنسان.

وتشعر ألمانيا بالقلق أيضًا إزاء الاتجاه المتزايد للحد من وصول منظمات المجتمع المدني إلى الأمم المتحدة. فمشاركة هذه المنظمات في الأمم المتحدة أمر حيوي لقيام المنظمة بوظائفها. وتقييد وصولها يحرمنا جميعًا من الإسهامات المهمة للمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني. ولا تزال ألمانيا، بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، ملتزمة التزاما تاما بالعمل مع المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. وسنواصل دعم الجهود الرامية إلى تهيئة حيز آمن وتمكيني للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجلس الأمن، والحفاظ عليه. إن الشراكة مع المجتمع المدني حاسمة لحماية حقوق الإنسان.

السيد ألانسون (آيسلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولاً أن أشكركم سيدتي الرئيسة، وكذلك الأرجنتين وإيطاليا والنرويج، على تنظيم هذا الحدث الهام.

إذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لصدور ”الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في

تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا''، الذي اعتمدته جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإننا نرحب بهذه الفرصة للتفكير مليا بشأن إنجازاتنا وبشأن التحديات التي لا تزال قائمة.

تستمر آيسلندا في دعم وحماية المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. فقدرتهم على العمل بأمان ودون خوف من الانتقام عنصر أساسي في الحفاظ على مجتمعات منفتحة وديمقراطية. ولذلك، جعلنا حماية المدافعين عن حقوق الإنسان إحدى أولويات عضويتنا الحالية في مجلس حقوق الإنسان في جنيف. وتظل جميع الدول مسؤولة عن توفير بيئة آمنة للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال حماية سيادة القانون ومراعاة الأصول القانونية وكفالة حرية التعبير. ويشكل إتاحة مساحة لوجهات النظر المغايرة والانتقادات مصدر قوة لجميع الدول ويساعد على تعزيز التنمية السياسية والاجتماعية.

وللأسف، فإن الواقع الميداني يبعث على القلق الشديد، حيث يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان بشكل متزايد للتهديدات وأعمال القتل خارج نطاق القضاء والاعتقالات التعسفية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

وأود بصفة خاصة أن أوجه عناية الجمعية إلى المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعززون ويحمون الحريات الأساسية من حيث اتصالها بالتمتع ببيئة آمنة وصحية ومستدامة. إن تمكين المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية أمر حاسم لحماية البيئة وسائر الحقوق ذات الصلة. وإذا كان المجتمع الدولي يريد ترجمة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى واقع، فيجب علينا أن نتصدى لما يتعرض له المدافعون عن حقوق الإنسان البيئية من مضايقات متزايدة والتي غالبا ما تكون عنيفة من قبل الدول والجهات من غير الدول التي تقوم أيضا بشيطنتهم.

ويتعين على الدول أن تدعم حق الجميع في النهوض بتنمية صحية ومستدامة، والتي تشكل هي ذاتها الأساس للتمتع بطائفة واسعة من حقوق الإنسان. ويجب معالجة الحالة الراهنة للمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية وينبغي توفير الحماية للأفراد والجماعات المرابطين على الخطوط الأمامية للدفاع عن التنمية المستدامة. وأود أن أؤكد للجمعية أن آيسلندا ستواصل تعزيز وحماية حقوق جميع المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين يضطلعون بدور محوري في صون حقوق الإنسان لما فيه مصلحة الجميع.

السيد دوارتي لوبيز (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب البرتغال بتقرير الأمين العام (A/73/230) بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاعتماد ''الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا''، وتؤيد تقييمه للعمل الذي يقوم به المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، وكذلك العمل الذي تضطلع به المفوضة السامية لحقوق الإنسان ومكتبها وهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

يعيد الإعلان تأكيد الحقوق والحريات الأساسية مثل حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير، علاوة على الحق في الحصول على المعلومات والوصول إلى العدالة – وهي حريات منصوص عليها جميعا في الدستور البرتغالي. ومن خلال تصويتها وتقديمها لمشاريع قرارات في مجلس حقوق الإنسان وفي اللجنة الثالثة، تعبر البرتغال عن تأييدها للقرارات المتعلقة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال قدمت البرتغال، بصفتها عضوا في مجلس حقوق الإنسان حتى عام ٢٠١٧، القرار ٣٢/٣١ المتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وكنا كذلك من بين المقدمين الأساسيين للقرار ٣١/٣٢ المتعلق بالحيز المتاح للمجتمع المدني والقرار اللاحق ١٢/٣٨ بشأن الحيز المتاح للمجتمع المدني، المعنون ''الحيز المتاح للمجتمع المدني: العمل مع المنظمات الدولية والإقليمية''.

ويؤمن بلدي بأن المدافعين عن حقوق الإنسان هم الجهات الفاعلة الرئيسية في أي نظام ديمقراطي وأنهم يضطلعون

بدور أساسي في تحقيق السلام والتنمية المستدامة على جميع المستويات – المحلية والوطنية والإقليمية والدولية – إذ أنهم يكفلون رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويكشفون عن الانتهاكات والتجاوزات. وينبغي دعم المدافعين عن حقوق الإنسان ويتعين ألا يخشوا عواقب مثل التخويف أو الانتقام بسبب أعمالهم، بما في ذلك العمل البسيط المتمثل في التعاون مع الأمم المتحدة. ولذلك السبب، تدعم البرتغال المبادئ التوجيهية المتعلقة بمكافحة أعمال الترهيب أو الانتقام، المعتمدة في سان خوسيه (HRI/MC/2015/6)، وتدين أي ممارسات تسعى إلى تثبيط المدافعين عن حقوق الإنسان عن متابعة أنشطتهم.

في الختام، أود أن أعرب عن إيماننا الراسخ بأن التعليم أداة أساسية للتوعية بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، فإن دراسة حقوق الإنسان موضوع إلزامي بالنسبة لجميع الطلاب في البرتغال.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٧٤.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.